مجلة العمران البشري

مجلة نصف سنوية يصدرها مخبر العمران البشري والتحولات الاجتماعية في الجزائر
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

المجلد 1 العدد 0

جامعة المدية

HUMAN URBANISM JOURNAL

مجلة العمران البشري

و

جوان 2025

مخبر العمران البشري والتحولات الاجتماعية في الجزائر

مجلة العمران البشري

دورية تصدر عن مخبر العمران البشري والتحولات الاجتماعية في الجزائر

المجلد الأول – العدد صفر
جوان 2025

التعريف بالمجلة:(مجلة العمران البشري)

مجلة علمية محكمة نصف سنوية، تصدر عن مخبر العمران البشري والتحولات الاجتماعية بالجزائر،جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية-الجزائر- تعنى بالبحوث والدراسات النظرية والميدانية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية بكل فروعها ، تصدر المجلة باللغات الثلاثة (العربية،الفرنسية،الانجليزية) ، تستقبل البحوث والدراسات العلمية الجادة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية المرسلة من طرف الأساتذة داخل الجزائر وخارجها.

الرئيس الشرفي للمجلة				
الأستاذ الدكتور: جعفر بوعروري مدير جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية				
مدير التحرير				
أ.د : محمد عمور عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المدية				
رئيس المجلة				
أ.د الأخضر شتوي مدير مخبر العمران البشري والتحولات الاجتماعية في الجزائر				
رئيس التحرير				
د. مخفي كناي				
أمانة المجلة				
د.يحياوي رابح جامعة المدية	د.قايدي فاطمة الزهراء جامعة المدية	د.بوزوران سعيدة جامعة المدية	د.زعرور حنان جامعة المدية	د.عيط حسان جامعة المدية
التدقيق اللغوي				
د.بوزيدي نعيم جامعة المدية		د.جزار آمال جامعة المدية		

هيئة التحرير	
د.كلوشي مصطفى /جامعة المدية	د.شتوي يوسف/جامعة البليدة2
أ.د: شريف صديق/ جامعة المدية	د.معيزي نذير/ جامعة المدية
أ.د/نشادي عبدا لقادر/ جامعة المدية	د.غولم أمينة/ جامعة المدية
د.بناولة محمد/ جامعة المدية	أ.د:بوترعة سعد/ جامعة المدية
أ.د:حاج الله مصطفى/ جامعة المدية	د.سبخاوي حنان/ جامعة المدية
د.بن مزيان حنان/ جامعة المدية	أ.د طيلب أحمد/ جامعة المدية
د.بوخالفة رفيقة/ جامعة المدية	أ.د:سالمي الجيلالي/ جامعة البويرة
أ.د:بوجطو جمال/ جامعة المدية	أ.د: زواتيني عبد العزيز/ جامعة البويرة
د.الهواري بلعباس	د.بن زينب شريف/ جامعة المدية
أ.د:محمودي رقية/ جامعة المدية	أ.د زروقي توفيق/جامعة البليدة 2
د.جبالة محمد/ جامعة معسكر	د.بوحلوان عبد الغني/ جامعة معسكر

شروط النشر في المجلة:

1- تنشر المجلة البحوث العلمية الأصيلة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية

2ـــ أن لا يكون البحث قد سبق نشره في مجلة أخرى

3ـــ تقبل البحوث بإحدى اللغات الثلاثة (العربية، الفرنسية،الانجليزية)

4- يرسل البحث للمجلة عبر البريد الإلكتروني: **revueomrane@hotmail.com**

وفق الشروط الآتية:

- تكون الهوامش من كل الاتجاهات 2,5سم والمسافة بين السطور 1,15سم
- يكتب العنوان بخط حجم (15) Traditional Arabic عريض بالعربية و يترجم للغة الإنجليزية حجم (13) Times New Roman') عريض
- حجم الخط في المتن بالعربية (14) Traditional Arabic و تكتب العناوين (14) Traditional Arabic عريض
- حجم الخط بالإنجليزية أو الفرنسية (13) Times New Roman') و تكتب العناوين(13) Times New Roman عريض
- أن لا يتجاوز البحث 15 صفحة وأن لا يقل عن 07 صفحات
- تعتمد المجلة في التوثيق على نظام APA تدمج المراجع آليا في المتن و قائمة المراجع في أخر البحث

معلومات الاتصال:

ـــــ البريد الإلكتروني للمجلة: revueomrane@hotmail.com

ـ البريد الإلكتروني لرئيس التحرير: adamkenai@yahoo.com

رقم هاتف رئيس التحرير : 0770385012

محتويات العدد		
كلمة رئيس التحرير		
أ. د عبد القادر نشادي	سبل حماية التراث الثقافي اللامادي وصونه عبر الأجيال	ص 4-11
أد.شتوي الأخضر	منظور التحليل الوظيفي لإشكالية الثقافة الجماهيرية	ص 12- 24
د.مخفي كناي	تكوين هوية المدرسة الجزائرية	ص 26-39
د.بناولة محمد –د.زاوي دليلة	تشرد الأطفال (التفسير، الأسباب و العوامل)	ص 40- 52
د.رافع رضا –د.قبلي عبد الله	طرق استغلال المياه بالمغرب والأندلس إبان العصر الوسيط	ص 53- 61

كلمة رئيس التحرير

يسعدنا أن نقدّم للقراء الكرام العدد التجريبي الأول من **مجلة العمران البشري**، التي تصدر عن **"مخبر العمران البشري والتحولات الاجتماعية في الجزائر"**، والتي تُعنى بنشر الدراسات والأبحاث العلمية في مجالات **العلوم الاجتماعية والإنسانية**، سعيًا إلى الإسهام في إثراء النقاش الأكاديمي وتعميق الفهم العلمي للتحولات التي تعرفها مجتمعاتنا.

لقد جاءت فكرة إصدار هذه المجلة استجابةً لحاجة متزايدة إلى منبر علمي محكّم، يفتح المجال أمام الباحثين لعرض أعمالهم العلمية، وتبادل المعارف والخبرات، في ظل ما يشهده الواقع الاجتماعي من تغيرات عميقة ومعقّدة تمس العمران البشري بمختلف أبعاده: السوسيولوجية، الأنثروبولوجية، التاريخية، والديموغرافية.

نطمح من خلال **مجلة العمران البشري** إلى تعزيز ثقافة البحث الجاد، وتشجيع التفاعل بين المدارس الفكرية المختلفة، من خلال مقالات علمية تستوفي شروط المنهجية والصرامة الأكاديمية، مع الحرص على مواكبة الإشكاليات الراهنة التي تهم الباحثين والمجتمع على حدّ سواء.

يُعدّ هذا العدد التجريبي خطوة أولى في مسار طويل، نتطلع فيه إلى بناء تقليد علمي رصين بالتعاون مع الهيئة العلمية للمخبر، والمراجعين، والمساهمين من داخل الجزائر وخارجها. كما نوجّه دعوتنا لجميع الباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية للمساهمة بأعمالهم في الأعداد القادمة.

د.مخفي كناي

سبل حماية التراث الثقافي اللامادي وصونه عبر الأجيال

Ways to protect the involuntary cultural heritage and color it through generations

أ. د عبد القادر نشادي

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية -الجزائرnechadi.abdelkader@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2025/5/3 تاريخ القبول: 2025/5/5 تاريخ النشر: 2025/6/11

ملخص:

يعد التراث الثقافي اللامادي جزءا لا يتجزأ من هوية الشعوب وذاكرتها الجماعية، حيث ، يشمل التقاليد الشفوية، والممارسات الاجتماعية، والفنون التعبيرية، والطقوس، والمعارف التقليدية المرتبطة بالطبيعة والحرف اليدوية، وهذا التراث غير المادي لا يمكن لمسه أو اقتناؤه، لكنه يعيش في وجدان المجتمعات ويتجلى في سلوكها اليومي، مما يجعله عرضة للتآكل والاندثار بفعل العولمة، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة، وضعف الاهتمام به من قبل الأجيال الجديدة،ولمواجهة هذا التهديد، برزت الحاجة إلى وضع آليات فعالة لحماية التراث اللامادي وصونه للأجيال القادمة، وتتعدد أوج هذه الآليات وهو ما سنحاول تبيانه في هذه الورقة البحثية، والنتائج المتوصل إليها في فقرتين).

كلمات مفتاحية التراث اللامادي ، الحماية الثقافية، صون التراث.، الهوية الثقافية.

Abstract:

The immortal cultural heritage is an integral part of the identity of the peoples and their collective memory, as it includes oral traditions, social practices, expressive arts, rituals, and traditional knowledge related to nature and handicrafts, and this immcivide heritage cannot be touched or acquired, but he lives in the conscience of societies and is manifested in their daily behavior, which makes it vulnerable to, corrosion and extinction by action Globalization, rapid social and economic changes, poor interest in it by new generations, and to confront this threat, the need to develop effective mechanisms to protect the immortal heritage and its color for

future generations, and multiple the height of these mechanisms, which we .will try to show in this research paperarticle).
Keywordscultural identity ; heritage preservation; cultural protection

* عبد القادر نشادي

1. مقدمة:

يشكل الموروث الثقافي بنوعيه المادي واللامادي كل منقول من عناصر الثقافة والتي انتقلت من جيل إلى جيل آخر، وهو بذلك يشكل هوية الأمة وذاكرتها فهو مرتبط بوجود الإنسان وبممارسته اليومية في شتى مجالات الحياة الإنسانية، الاجتماعية والثقافية، وغيرها، وعلى هذا الأساس تكمن أهمية التراث الثقافي في حفظ ذاكرة الأمم والتعبير عن عمقها الحضاري، لذلك فان الأمة التي ليس لها تراث تعبر عن امة مفلسة بلا جذور وبلا مستقبل.

وعلى ضوء إفرازات العولمة والتقدم التكنولوجي الكبير في عديد الميادين والمجالات زاد الاهتمام بضرورة الحفاظ على التراث الثقافي والمساهمة في إعادة إحيائه باستخدام هذه التكنولوجيا في حد ذاتها، واستغلال ايجابياتها لصونه والحفاظ عليه، ولم تقتصر سبل الحماية على الممتلكات الثقافية والتراث في جانبه المادي فقط بل تعداه إلى التراث اللامادي، بما يمثله من ممارسات وتصورات وأشكال تعبير مختلفة كالتقاليد الشفوية والفنون والطقوس والأحداث الاحتفالية، وكل المهارات والمعارف المتوارثة عبر الأجيال، ونظرا للأهمية الكبيرة للتراث اللامادي في تطوير المجتمعات المعاصرة وإمكانية توظيفه لتحقيق التنمية في أبعادها المختلفة ، سنحاول في هذه الورقة البحثية التطرق لموضوع التراث الثقافي اللامادي وآليات حمايته انطلاقا من التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو التراث اللامادي؟ وماهي الآليات القانونية المعتمدة والممكن اعتمادها لحمايته وصونه في الجزائر؟.

2. التأصيل النظري للثقافة، التراث الثقافي وعناصره:

يشكل التراث الثقافي بما يحتويه من التراث المادي والتراث اللامادي تعبيرا عن هوية الشعوب ومعبرا عن ثقافتها بما تحتويه من معاني وقيم وتقاليد مشتركة، كما أن هذا الموروث يمثل جسر تواصل بين الأجيال من حيث انتقاله من جيل إلى جيل من خلال عمليات التواصل والحفاظ على صورة وتقاليد الأجيال

السابقة، ويتم هذا الانتقال من خلال النظم والأنساق المشكلة للمجتمع على غرار النسق التعليمي والثقافي من خلال الفلكلور والأدب والموسيقى واللباس والمتاحف وغيرها، وانطلاقا من أن الموروث الثقافي يعبر عن ثروة حضارية للأمم والشعوب، سنحاول في هذا المبحث التعرض لماهيته وأنواعه، مركزين على التراث اللامادي.

1.2 مفهوم الثقافة و التراث الثقافي:

قبل الحديث عن التراث الثقافي لابد من الإشارة إلى مفهوم الثقافة باعتبار أنها تعبر عن عملية اجتماعية تتعلق بالتفاعل والاتصال بين أفراد المجتمع، كما أنها تشكل بعداد من أبعاد الهوية للشعوب وصورة لتراثهم. انطلاقا من ذلك، فإن مصطلح الثقافة يعرف في اللغة العربية بأنها ترجمة لكلمة culture الفرنسية التي تعني" فلاحة الأرض" وقد جاء في لسان العرب بمعنى حذق واستعمل بشكل نادر، ويعرف دورثي ليّ الثقافة نسق من الرموز بواسطته يعطي الأفراد معنى لكل ما هو موجود حولهم فالسلوك الإنساني كما تحدده الثقافة نسق يربط الفرد بعالمه وسلوك الفرد في أي موقف اجتماعي ما هو إلا تعبير عن هذه العلاقة، فالإطار الثقافي لأي مجتمع يشكل تصرفات أفراد ومعارفهم وتفكيرهم وتفسيرهم لكل ما يدور حولهم (سامية عواج،2019، ص44)، في حين يشير مفهوم التراث حسب الأستاذ محمد عابد الجابري بأنه:"...ذلك أنه بينما يفيد لفظ "الميراث" التركة التي توزع على الورثة، أو نصيب كل منهم فيها، أصبح لفظ" التراث" يشير اليوم إلى ما هو مشترك بين العرب أي إلى التركة الفكرية والروحية التي تجمع بينهم لتجعل منهم جميعا خلفا لسلف، وهكذا فإذا كان "الإرث" أو "الميراث" هو عنوان اختفاء الأب وحلول الابن محله، فان "التراث" قد أصبح بالنسبة للوعي العربي المعاصر عنوانا على حضور الأب في الابن، حضور السلف في الخلف، حضور الماضي في الحاضر(محمد عابد الجابري،1991، ص24)

2.2 التراث الثقافي اللامادي مفهومه وأهميته:

يعرف التراث الثقافي اللامادي بأنه ذلك التراث التقليدي أو الحي وهو التراث غير الملموس، ولا يقتصر على التقاليد الموروثة عن الماضي فقط، بل يشمل أيضا الممارسات الريفية والحضرية المعاصرة، التي

تشترك فيها جماعات ثقافية متنوعة، التي تجدد الهوية والاستمرارية، فهو إذا حلقة وصل بين الماضي والحاضر (عبد الكريم خبزاوي،2017، ص 12)

وهناك من يرى أن للتراث الثقافي اللامادي أو للثقافة اللامادية بتعبير آخر نوعان هما قولي وفعلي (سليم حاج سعد، التيجاني مياطة،2023، ص347):

–القولي: يتمثل في الحكم والأمثال والغنيات والحكايات والنكت والألغاز والدعوات والنداءات وأسماء المحلات وما يكتب من كلمات وجمل وتعليقات على المناديل والثياب وجدران البيوت من الداخل وعلى الأبواب وشواهد القبور وغير ذلك.

–الفعلي: فيتضمن الاحتفالات والأعياد والمناسبات من زواج ووفاة وولادة ورقص والعاب وزيارات وأزياء للملابس وأثاث للبيت وزينته.

وبالرجوع للقانون الجزائري فقد عرفته المادة 67 من قانون 98-04 المتعلق بحفظ التراث الثقافي" تعرف الممتلكات الثقافية غير المادية بأنها مجموعة معارف، أو تصورات اجتماعي أو معرفة، أو مهارة أو كفاءات أو تقنيات قائمة على التقاليد في مختلف ميادين التراث الثقافي، وتمثل الدلالات الحقيقية للارتباط بالهوية الثقافية ويحوزها شخص أو مجموعة أشخاص ، ويتعلق الأمر بالميادين الآتية على الخصوص : علن الموسيقى العريقة، والأغاني التقليدية والشعبية والأناشيد والإلحان والمسرح، وغن الرقص والإيقاعات الحركية، والاحتفالات الدينية وفنون الطبخ والتعابير الأدبية الشفوية، والقصص التاريخية والحكايات والحكم والأساطير والألغاز والأمثال والأقوال المأثورة والمواعظ والألعاب التقليدية هذا (المادة 67 الجريدة الرسمية الجزائرية،1998، ص13).

على ضوء مختلف التعاريف السابقة يمكن القول أن التراث الثقافي اللامادي يعبر عن مجموع التصورات الاجتماعية والمهارات والكفاءات القائمة على التقاليد والتي تنتقل من جيل إلى جيل وهي بذلك تمثل الدلالات الحقيقية لارتباط الأمة بهويتها الثقافية وتشمل عديد المجالات والميادين على غرار الموسيقى، الأغاني التقليدية والشعبية الاحتفالات الدينية،....الخ.

3. آليات حماية التراث الثقافي في الجزائر:

1.3 أسباب حماية التراث غير المادي:

في ضوء المتغيرات العالمية التي يشهدها العالمة حاليا والمتمثلة في الانفجار الكوني وسرعة الاتصالات وشيوع مفهوم العولمة أصبحت التنمية الثقافية مطلبا أساسيا لتقدم المجتمع وتحقيق الرفاهية ولم تعد الثقافة مقصورة على المنتج الثقافي الذي يتمثل في إبداعات الأمة من فكرة وفنون وآداب بل أصبحت تشمل كل الأنماط والقيم والمظاهر والتطور الحضاري والموروثات التي تنظم حياة المجتمع ومن هنا كانت أهمية تحقيق التوازن بين الجوانب العلمية والثقافية والتأكيد على خصوصية الثقافة لكل مجتمع والتأكيد على التنوع البشري وتتمثل أسباب الحماية القانونية للموروث الثقافي غير المادي في(مروة بومعزة، منصور رحماني ،2019،ص ص 80-81):

ـ مواجهة حالات الاستغلال غير المشروع لهذا التراث إذ أن الدولة السائرة في طريق النمو تمتلك ميراثا هائلا وهو ما يجعلها تتعرض على مر العصور للاستغلال غير المشروع من جانب بعض الأطراف الخارجية وازداد هذا الاستغلال في السنوات الأخيرة في ضوء التقدم التكنولوجي الحديث.

ـ التراث اللامادي يؤكد الهوية الذاتية للمجتمع مما يتوجب حمايته وهو ما من شأنه أن يضفي عليه السمو والاحترام من قبل الغير.

ـ الحفاظ على ذاتية الأمة وميراثها الثقافي والاجتماعي يستلزم وتوفير الحماية القانونية.

ـ الواقع العملي يثبت أننا بحاجة لحماية هذا التراث اللامادي ومن أمثلة ذلك ما قامت به بعض الشركات الأمريكية حيث استغلت الطقوس والغاني الخاصة بالقبائل الإفريقية في الأعمال السينمائية وعلى أشرطة الكاسيت وفي برامج الراديو وفي الإعلانات عن السلع ودون أن تعوض الجماعات أصحاب هذه التعبيرات الفلكلورية ودون أن تنسب هذه الأعمال المستغلة إلى أصحابها الأصليين أي الجماعة التي ابتدعت هذه الأعمال.

2.3 الطرق القانونية لحماية الممتلكات الثقافية في الجزائر:

قام المشرع الجزائري بحماية التراث الثقافي وايلاء العناية اللازمة له من خلال القانون رقم 98-04المتعلق بحماية التراث الثقافي والمؤرخ في 22 صفر 1419هـ ، حيث جاء هذا القانون لتجسيد حماية الدولة للتراث الثقافي ويحدد القواعد العامة لذلك.

فالتراث في مفهوم هذا القانون هو جميع الممتلكات الثقافية العقارية، والعقارات بالتخصص والمنقولة، الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا (المادة 02 الجريدة الرسمية الجزائرية،1998، ص04).

كما خص المشرع الجزائري حماية الموروث الثقافي بثلاث أجهزة متخصصة في مجال الحماية:

-اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية: نص المشرع الجزائري من خلال المادة 79 من القانون 04-98 السالف الذكر على أنه : تنشأ لدى الوزير المكلف بالثقافة لجنة وطنية للممتلكات الثقافية تكلف بما يأتي:

- إبداء آرائها في جميع المسائل المتعلقة بتطبيق هذا القانون والتي يحيلها إليها الوزير المكلف بالثقافة.
- التداول في حماية الممتلكات الثقافية المنقولة والعقارية وكذلك في موضوع إنشاء قطاعات محفوظة للمجموعات العقارية الحضرية أو الريفية المأهولة ذات الأهمية التاريخية أو الفنية والتي تم حديد تشكيلتها وتنظيمها وعملها عن طرق المرسوم الرئاسي رقم01-104.

-اللجنة الولائية للممتلكات الثقافية: نص نفس القانون سالف الذكر من خلال المادة 80 على أنه:" تنشأ في مستوى كل ولاية لجنة الممتلكات الثقافية تكلف بدراسة أي طلبات تصنيف وإنشاء قطاعات محفوظة أو تسجيل ممتلكات ثقافية في قائمة الجرد الإضافي واقتراحها على اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية وتبدي رأيها وتتداول في طلبات تسجيل ممتلكات ثقافية لها قيمة محلية بالغة بالنسبة إلى الولاية في قائمة الجرد الإضافي.

لجنة اقتناء الممتلكات الثقافية ولجنة نزع ملكية الممتلكات الثقافية: كما نصت المادة 81 من نفس القانون (القانون 04-98) المتعلق بحماية التراث الثقافي على انه " تنشأ لدى الوزير المكلف بالثقافة لجنة تكلف باقتناء الممتلكات الثقافية المخصصة لإثراء المجموعات الوطنية ولجنة تكلف بنزع ملكية الممتلكات الثقافية ، وقد أحال القانون تشكيلة هذين اللجنتين إلى القرار المؤرخ في 2002/03/05.

4. خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع التراث الثقافي مفهومه وآليات حمايته في الجزائر، حاولنا التطرق لماهية التراث الثقافي من حيث المفهوم والأهمية والأنواع، مركزين في ذلك على التراث الثقافي اللامادي، والذي يعد من بين الشواهد الحية لهوية الأمم وثقافتها، كما تطرقنا في هذه الورقة البحثية لأهم الآليات والتدابير التي يمكن اعتمادها للمحافظة عليه وصونه، مع الإشارة إلى أنه ومن خلال تناولنا للآليات القانونية المعتمدة في الجزائر لاحظنا تركيزها على التراث الثقافي المادي متجاهلا التراث الثقافي اللامادي من خلال تناوله للموضوع بعرض أنظمة وأجهزة الحماية وكذا الانتهاكات التي تم التراث الثقافي المادي وجزاءاتها، وكل ذلك من خلال القانون 98-04 الذي تناولناه في الورقة البحثية، وتبقى الآليات المقترحة لصون التراث الثقافي اللامادي لاسيما ما تعلق منها باستغلال التكنولوجيا وحدها الكفيلة بالحفاظ عليه وتبيان أهميته وإبداعات الأجيال السابقة.

5. قائمة المراجع:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1998)، **قانون98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي**، الجزائر، المطبعة الرسمية.
- سامية عواج، (2019)، **التراث المادي واللامادي ودور الإعلام في الحفاظ عليه وتثمينه**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية جامعة الوادي، الجزائر، العدد22.
- سليم حاج سعد، التيجاني مياطه، (2023)، **التراث المادي واللامادي لقلعة بني راشد وسبل المحافظة عليه**، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد07، العدد 01.
- سعاد حميدة، (2019)، **عناصر التراث الثقافي اللامادي الجزائري، ومنهجية صونه**، مجلة الآداب، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، المجلد19، العدد01.
- طلال معلا، (2017)، **التراث الثقافي غير المادي تراث الشعوب الحي**، سلسلة أوراق دمشق، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، سوريا، العدد04
- عبد الكريم خبزاوي،(2017)، **التراث اللامادي حمايته وتثمينه، وأبعاده المستدامة**، مجلة عصور، جامعة وهران1، الجزائر، المجلد 16 ، العدد01.
- مروة بومعزة، منصور رحماني، (2019)، **الحماية القانونية للتراث الثقافي اللامادي في القانون الجزائري**، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، المجلد02، العدد01.
- محمد ريابي، بن حميدة مريم، (2022)، **آليات الحفاظ على الموارد التراثية والثقافية وحمايتها في الجزائر**، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، جامعة سطيف2،الجزائر، المجلد04، العدد01،
- محمد عابد الجابري، (1991)،**التراث والحداثة دراسات ومناقشات**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.

منظور التحليل الوظيفي لإشكالية الثقافة الجماهيرية

The functional analysis perspective on the problem of mass culture

أد.شتوي الأخضر

[1] جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)،chetoui.lakhdar@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2025/5/3 تاريخ القبول: 2025/5/5 تاريخ النشر: 2025/6/11

ملخص:

يتناول هذا المقال إشكالية الثقافة الجماهيرية من منظور التحليل الوظيفي، مع التركيز على آراء علماء الاجتماع الكلاسيكيين مثل إميل دوركهايم وتالكوت بارسونز ، الذين أكدوا على الدور المحوري للثقافة في الحفاظ على النظام الاجتماعي وضبط السلوك الفردي. يدرس البحث علاقة الثقافة الجماهيرية بوسائل الإعلام وتأثير التكنولوجيا الحديثة عليها، مع تحليل لمحتوى الإعلام الجماهيري بين الذوق الرفيع والهابط. كما يناقش التحول الثقافي نحو الاستهلاك،وتبعاته على الثقافة الكلاسيكية والنخبوية. يُبرز البحث كيف أصبحت وسائل الإعلام مؤسسة تنشئة اجتماعية تسهم في تشكيل أنماط السلوك والقيم، ويخلص إلى أن الثقافة الجماهيرية تُعد نتاجاً لعولمة الثقافة الشعبية وتغير أدوار الفاعلين الثقافيين .

كلمات مفتاحية: التغير الاجتماعي.، الثقافة الجماهيرية التحليل الوظيفي.، الإعلام الجماهيري.، المجتمع.

Abstract

This paper explores the issue of mass culture through a functionalist lens, emphasizing the views of classical sociologists like Émile Durkheim and Talcott Parsons, who stressed the role of culture in maintaining social order and regulating individual behavior. It examines the interplay between mass culture and media, highlighting the influence of technological advancements. The study analyzes media content, distinguishing between highbrow and lowbrow cultural output. It also discusses the shift toward consumerism and its impact on traditional, elite culture. The paper underscores how media has become a key agent of socialization, shaping behavior and values, and concludes that mass culture is a product of the

globalization of popular culture and the transformation of cultural agents' roles.

Keywords: Social change; Mass Culture; Functional Analysis; Mass Media; Society.

* شتوي الأخضر

1. مقدمة:

قبل الحديث عن تمثلات الاتجاه الوظيفي للثقافة الجماهيرية يجدر بنا أن نتحدث رؤية الوظيفية للثقافة «ترى الوظيفة أن الثقافة هي مجموعة من الوسائل المادية (المادية أو المعنوية) يحدثها الإنسان ويستعملها لتحقيق الغاية التي يسعى إليها وهي الحياة أو البقاء على الأرض حيث ينشئ وسائل تقوم بوظيفة الحفاظ على الحياة واستمرارها، كما ترى الوظيفة أن الثقافة ظاهرة شكلية تشمل جميع الأدوات التي يستعملها الإنسان للاستهلاك وجميع المواثيق التي تنظم العلاقات داخل المجموعات المختلفة وكذلك الأفكار والفنون والاعتقادات والتقاليد...» (العيفة، 2003، صفحة 40)، وعليه من خلال هذا التمثل علينا إدخال متغير التطور التكنولوجي الذي يتجلى بصورة واضحة في وسائل الإعلام وربطها بالثقافة، وهذه النظرية تجعل من الثقافة مثلما هي ظاهرة اجتماعية هيّ نفسها ظاهرة بيولوجية بحيث الإنسان نفسه يخضع للشروط البيولوجية الضرورية من أجل غريزة البقاء في الحياة، وعليه الثقافة هي نشاط بيولوجي جمعي مرتبط بجميع أفراد المجتمع وهذه النظرية ترى أنه لا يكون هناك تغيير في المجتمع ما لم تكن ثقافة ترتبط بالأفراد، ومن أبرز المفكرين في هذا الاتجاه "مالينوفسكي" صاحب كتاب "نظرية جديدة للثقافة". (العيفة، 2003، صفحة 41)

إنّ التعرض لهذا الاتجاه ورؤيته للثقافة يجعلنا بالضرورة ننطلق من مقاربتين الأولى تبدأ مع السوسيولوجيا الوظيفية للثقافة والثانية مع رؤية التبادل السوسيولوجي لوسائل الإعلام والاتصال ليكون التركيب بين الرؤيتين حول تمثل علم الاجتماع الوظيفي لمفهوم الثقافة الجماهيرية.

1منظور التحليل الوظيفي لإشكالية الثقافة

1-1منظور إميل دوركايم:

"إميل دوركهايم" الذي يرى أن الظواهر الثقافية تسهم في الأداء المنسجم للمجتمع بأكمله، وهنا نشير أن دوركهايم حول توظيف علم الاجتماع في حل المشكلات، من منطلق نموذج سوسيو ثقافي وعليه أكد دوركهايم على أن الثقافة تلعب دورها في تحقيق حالة "اللامعيارية" من أجل المحافظة على النظام الاجتماعي. فوظيفة الثقافة هي ضمان الحفاظ على الأنماط الاجتماعية، وقد رأى أن الثقافة وجدت لخدمة المجتمع، (انجلز و هيوسون، 2013، صفحة 51) ويعتبر إميل دوركهايم أن النظم الاجتماعية ذات خاصية إجبارية وإلزامية، أي أنها تفرض نفسها على الأفراد وتجبرهم على طاعتها، فتأثيرها في العقول الفردية يتخذ طابعا إلزاميا، وهذه الخاصية مستمدة من المجتمع ممثلا في «العقل الجمعي»، ونظريته في هذا المجال تقوم على أساس التصورات الفردية والتصورات الجمعية وهو بهذا يرى أن الجماعة تفكر وتسلك وتشعر بشكل مختلف تماما عن أفرادها إذا كانوا منفردين. فالتجمع يؤدي إلى إنتاج كائن جديد إنه "الثقافة" وإن لم يسنها دوركهايم بل فضل استخدام مصطلح«الوعي الجمعي»(العيفة، 2003، صفحة 92)بمعنى آخر يحدد شكل المجتمع طبيعة الثقافة التي تتوافق معه، وبالنسبة إلى دوركهايم فإن ثقافة مجتمع ما تتكون من مجموعة من التمثيلات الجماعية ويستخدم الأفراد في ذلك المجتمع هذه التمثيلات لفهم الواقع من حولهم، ذلك الفهم الذي يستمدونه من الأساليب التي شكلت عقولهم ثقافيا في أثناء عملية التنشئة الاجتماعية التي تبدأ منذ الولادة، وتعد المسؤولة عن جعل كل فرد عضوا حقيقيا في مجتمعه، وما التمثيلات الجماعية إلا عدسات اجتماعية يدرك الأفراد من خلالها العالم والواقع من حولهم (انجلز و هيوسون، 2013، صفحة 54)، فهي الأطر التي يفكرون من خلالها والقواعد التي يتصرفون على أساسها (انجلز و هيوسون، 2013، صفحة 54)، ويلتقي مع دوركهايم علماء اجتماع عديدون وبخاصة على فكرة أن لكل مجتمع مخيالا جمعيا يصنع هويته، وأن لهذه الثقافات مؤسساتها وأبوابها بما فيها الدين والطقوس والأساطير والمعتقدات والأعراف والرموز، ويمدنا هذا المفهوم برؤية أساسية حول أسباب اتصاف السلوك الجمعي بالانتظام والخضوع لمنهج معين، والحقيقة أنه لو لا ميل الثقافة لتكوين النماذج الثقافية لكان الانتظام في السلوك الاجتماعي

أمرا مستحيلا ولسلك الأفراد في عشوائية وفوضى ما تمليه عليهم دوافعهم البيولوجية والغريزية، ولأصبح المجتمع المنظم مستحيل الوجود (العيفة، 2003، صفحة 92)، فالثقافة وهي على شكل تمثيلات جماعية، تحول العالم كما يدركه الأفراد إلى عالم يرتكز على الرموز، وبهذا تتحول الظواهر الطبيعية إلى موضوعات ثقافية ولا يملك البشر مدخلا مباشرا إلى الواقع، وإنما يتم تشكيل واقعهم اجتماعيا بواسطة الثقافة التي تتألف من نظام رمزي ينتشر في التمثيلات الجماعية، ومن هذا المنطلق فإن الثقافة وسيلة لمعالجة الظواهر الطبيعية وإعطائها معنى ومغزى يدركه البشر، وهي وسيلة للتعامل مع الطبيعة وجعلها في متناول العقل البشري (انجلز و هيوسون، 2013، صفحة 55).

إن مفهوم النسق الثقافي حسب دوركهايم له قدرة تفسيرية جيدة في هذا المجال، فهو يمثل مجموعة مصالح وأنشطة، وهو يفترض وجود نظام مكون من أجزاء ومظاهر متآلفة في ترتيب منظم يتميز بالتنسيق في العمل والتكامل في البنيان، ويقال النسق الفوقي للدلالة على النسق الثقافي الكلي للسكان ويتكون من اللغة والدين والفنون والأخلاق (انجلز و هيوسون، 2013، صفحة 55)، وهنا يشير "دوركهايم" أن الأنماط الاجتماعية هي التي تولد الأنماط الثقافية بمعنى التقسيم البسيط للعمل ينتج منه ثقافة بسيطة تتألف من المعتقدات الدينية لذلك المجتمع، في حين ينتج من التقسيم المتطور للعمل ثقافة متطورة تتكون من مجموعة من المجالات المستقلة أو شبه مستقلة (انجلز و هيوسون، 2013، صفحة 55)، « وعلى الرغم من أنّ الفكرة الرئيسية في أعمال دوركهايم الأولى هي أنّ الثقافة تنتج من المجتمع، فقد رأى منذ البداية أنّ المرء سيشكل فكرة خاطئة تماما بشأن التطور الاقتصادي إذا استخف بالقضايا الثقافية التي تلعب دورا فيه». (انجلز و هيوسون، 2013، صفحة 56)

لقد فرض "دوركهايم" مثل "فيبر" التفريق بين العوامل الثقافية مثل الأخلاق والمعتقدات الدينية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الأكثر مادية لتقسيم العمل، وقد تحول "دوركهايم" في أعماله اللاحقة لتبني وجهة النظر المرتبطة كون الثقافة تشكل المجتمع وليس العكس« (انجلز و هيوسون، 2013، صفحة 55)ففي عملية التنشئة الاجتماعية يكتسب الفرد الأنماط الثقافية المناسبة، بدءا بأساليب السلوك المتنوعة وصولا إلى الأنشطة الجماعية وسلوكياتها، ويمكن القول أن لكل مجتمع أو طبقة أو جماعة أنماط ثقافية تتشكل أنساق متكاملة، وتعمل كنماذج تفرض نفسها على الأفراد بما يضمن حد أدنى من التماثيل في السلوك، وتعتبر العادات الشعبية وغيرها من

المعايير الاجتماعية بمثابة ضوابط تشكل الأساس الأخلاقي لهذه النماذج»، (عماد، 2008، صفحة 93)

2-1منظور تالكوت بارسونز

إنّ منظور التحليل الوظيفي لإشكالية الثقافة لا يرتبط بإسهامات دوركهايم فقط، فهاهو "تالكوت بارسونز" لديه نظرية في الثقافة وهي تأتي مكملة لما جاء به التحليل الوظيفي من قبل، وهنا يمكن أن نلخص نظرية بارسونز حول الثقافة في ثلاث متغيرات كبرى (النظام الاجتماعي، والتربية والتغير الاجتماعي).

إنّ الثقافة عند بارسونز هي تلك التقاليد التي تعتبر نماذج من القيم، فالثقافة هي اللغة والإعلام والعقائد والفنون والأدب، وكل هذه تعطي تعريف واسع للثقافة وهذه الأخيرة مكوناتها هي مكونات النظام الاجتماعي« فالأفراد يستطيعون أن يتفاعلوا اجتماعيا فقط عندما تسمح الثقافة بإيجاد شكل من الاتصال بينهم، والأفراد يفسرون العالم المادي من خلال الرموز كالكلمات التي هي جزء من ثقافتهم»(وهوليورن، 2010، صفحة 22)، فالثقافة المشتركة هي أساس وجود النظام الاجتماعي وعن طريقها يتم الاتصال والفهم والعمل باتجاه أهداف مشتركة و بالتالي الثقافة هي شرط وظيفي مسبق، وبهذا يقول بارسونز: « إن نظام متقن للفعل الإنساني غير ممكن بدون نظام رمزي مستقر نسبيا». (وهوليورن، 2010، صفحة 22)

يرى بارسونز أنّ الثقافة تأخذ طريقها إلى الأطفال عبر التربة وخاصة أثناء التربية المبكرة في العائلة، والتربية هي التي تسمح للناس بالتعلم في ما يخص مختلف المواقع والأدوار، وتشير المواقع في المجتمع إلى نوع السلوك المتوقع من الآخر، فمثلا التلاميذ يتوقعون أنّ شخص ما بمنزلة المعلم سوف يعاملهم بطريقة نزيهة حيث يقيم أداءهم الدراسي، أما الأدوار مثل دور الأم والأب فهو يتضمن توقعات معينة منها وكيفية تصرفها وفق ثقافة المجتمع، وعليه انتقال الثقافة إلى الأطفال ليس بالأمر الهين، فالثقافة تقيد وتحدد السلوك وفي هذا يقول بارسونز: «إن الثقافة المشتركة تعمل كضابط أو موجه للسلوك وبالعكس، ولكن الثقافة المشتركة تتطلب أيضا إدامة آو رعاية وإعادة بناء، وهي تتطلب تفاعل حقيقي في زمان ومكان حقيقيين مع جميع الهياكل المادية التي تبنى ولكي تبقى وتستمر بالنمو»(وهوليورن، 2010، صفحة 23).

يعتقد بارسونز أنّ التغييرات الجوهرية الكبيرة في الثقافة تحدث فعلا عندما تتطور المجتمعات تدريجيا، فعندما تتغير المجتمعات من كونها بسيطة إلى كونها

معقدة، ستكون هناك تغييرات في القيم المسطرة على النظام الاجتماعي، بمعنى في المجتمعات البسيطة يتم تقييم الأفراد طبقا لانتمائهم، أما في المجتمعات المعقدة تكون قيمة الفرد مرتبطة بدرجة الإنجاز وعليه المجتمعات ذات الثقافة القائمة على الإنجاز هذا أكثر عدالة وأكثر فاعلية من تلك الثقافة القائمة على النسب (وهوليورن، 2010، صفحة 23).

2النظريات المفسرة للثقافة الجماهيرية

1-2 النظرية البنائية الوظيفية

وتقدم النظرية البنائية الوظيفية من خلال منظور التحليل الوظيفي نموذجا لعلاج هذه المشكلة، حيث يبدأ التحليل بمشاهدة الوسيلة الإعلامية بوصفها نظاما اجتماعيا يعمل ضمن نظام خارجي معين (أي مجموعة الظروف الثقافية والاجتماعية)، ويركز التحليل الوظيفي على ظاهرة متكررة (مجموعة من السلوك) ولتكن محتوى الذوق الهابط داخل هذا النظام (الوسيلة الإعلامية) (وهوليورن، 2010، صفحة 127)، هذا يعطي لكل نظرية فرضياتها ومسلماتها وأساسياتها التي تنطلق منها في تحليل الواقع والخط البحثي الذي تبحث فيه، فالوظيفة في دراسة وسائل الإعلام تسعى إلى أن تتوصل إلى نتائج من خلال دراسات نظرية وامبريقية، وهذا ينطبق على نظرية الثقافة التي تجري أبحاث ودراسات في المجال الاتصالي والإعلامي العام، وبعلاقة الثقافة بالإعلام وبالطبقة، خاصة ما يعرف اليوم بالثقافة الجماهيرية أو صناعة الثقافة، تدرس المضامين الإعلامية والثقافية التي تبثها وسائل الإعلام الحديثة « و هنا يسعى التحليل الوظيفي إلى إيضاح أن لهذه الظاهرة نتائج تساهم في استقرار وبقاء النظام ككل، وقد يكون لهذه الظاهرة تأثير إيجابي فيقال انها "وظيفة" وقد يكون لها تأثيرا سلبيا فيقال: "إن لها اختلالا وظيفيا"، والتحليل هو إستراتيجية ترمي إلى استنباط أو تحديد افتراض يمكن اختباره تجريبيا من خلال الدراسات المقارنة أو طرق البحث المناسبة»(وهوليورن، 2010، صفحة 129)، وهذا ما يعرف ببحوث الاستعمالات والإشباعات وهي بحوث تحاول أن تشرح كيف يستعمل الناس وسائل الإعلام وكيف يشبعون رغباتهم من خلال هذا الاستعمال، فهي تختلف عن بحوث التأثير التي كانت تنظر إلى العملية الإعلامية من زاوية المهنة/الاستجابة، وهذه الدراسات هي نوعية من حيث تجاوزها التأثير، وهنا نشير إلى الطريق وحددت الاتجاهات وطورت أساليب البحث وأدواته في ميدان بحوث وسائل الأعلام، في نفس المرحلة ازدهرت البحوث الإعلامية بسبب دوافع سياسية وتجارية وأكاديمية، وكانت هذه البحوث تكشف عن

نتائج لم تكن متضمنة في فرضيات الباحثين وبالتالي أصبحت تلك النتائج نفسها موضوع فرضيات أبحاث لاحقة توصلت جلها إلى تنفيذ الاعتقاد السائد آنذاك والذي مفاده أنّ وسائل الإعلام لها قوة وفعالية في التأثير على الجمهور (عزي و بومعزة، 2010، صفحة 60-61) وهذا ما يتأكد أكثر مع دراسة الدكتور سعيد بومعيزة في مداخلة حول الأثر السوسيو-ثقافي لتكنولوجيات الاتصال الحديثة في الجزائر، هذه الدراسة التي نستخلص منها على المستوى الاجتماعي ما يلي (بومعيزة، 1996، صفحة 201-202):

-أن البث التلفزيوني المباشر كوسيلة وكمحتوى أصبح يشكل شكلا من أشكال التفاعل الاجتماعي.

-أنّ التعرض إلى البرامج يمس جميع الفئات الاجتماعية إلا أن الفئات الدنيا تبقى أقل حظا.

-أنّ البث التلفزيوني المباشر أصبح يشكل مؤسسة تنشئة اجتماعية مثله مثل المؤسسات المحلية.

-أنّ البث التلفزيوني المباشر كمحتوى يساعد على فهم الأدوار الاجتماعية وحل المشكلات المختلفة سواء على مستوى الحياة الفردية أو المهنية أو الاجتماعية.

-أنّ البث التلفزيوني المباشر كمحتوى يساعد على خلق هوة معرفية فيما بين الفئات الاجتماعية و تلعب اللغة دورا هذا المجال .

أما على المستوى الثقافي فيمكن استخلاص ما يلي:

-أنّ محتوى البث التلفزيوني المباشر يمثل مصدرا من مصادر الثقافة.

-أنّ محتوى البث التلفزيوني المباشر يمثل وسيلة ترفيه أساسية.

-أنّ محتوى البث التلفزيوني المباشر يمثل مصدرا للمعلومات.

-أنّ محتوى البث التلفزيوني المباشر يساعد على التأكد من المعلومات.

-أنّ نسبة عالية من المشاهدين الجزائريين يعتبرون أخبار القنوات الفرنسية متحيزة بخصوص تغطيتها لأحداث الجزائر.

-أنّ نسبة معتبرة من المشاهدين الجزائريين يتابعون الحصص السياسية في قنوات البث التلفزيوني المباشر (بومعيزة، 1996، صفحة 202)، وعليه في مقابل هذا يمكن تطبيق التحليل الوظيفي على دراسة الإعلام للتعرف على ظاهرة المضمون خاصة فيما يتعلق بمضمون الذوق الثقافي والذي يعطي إشباعا للجماهير العريضة حتى وإن كان ما يعرف بمضمون الذوق الهابط مثل العنف الزائد وتصوير الأساليب الإجرامية،

وموضوعات الرعب والوحشية، والبرامج الإباحية، والميلو دراما الموحشة، والموسيقى المثيرة، وغيرها من المظاهر التي تثير استياء النقاد، وهناك من يقسم المحتوى الإعلامي إلى ثلاث درجات (مكاوي و حسن السيد، 1998، صفحة 127):

-المحتوى الهابط: وهو الذي يثير استياء النقاد بشكل مستمر مثل الدراما التلفزيونية التي تؤكد على العنف، أو البرامج الجنسية الفاضحة التي تصل إلى حد الدعارة، أو الكوميديا المسفة، أو الموسيقى المثيرة، أو أي محتوى يساهم في خفض الذوق وإفساد الأخلاق أو الإثارة للقيام بسلوك غير مقبول اجتماعيا.

-المحتوى الذي لا يثير الجدل: ومن أمثلة ذلك تقارير الطقس، والمجلات التي تركز على الاهتمامات المتخصصة، ولا شك أنّ هذا المحتوى لا يرفع مستوى الذوق ولا يحط من قدره، ولا يهدد المستويات الأخلاقية.

محتوى الذوق الرفيع: وهو المحتوى الذي يرقى بالأخلاق والتعليم مثل: الموسيقى الجادة، الدراما الهادفة، والمناقشات السياسية.

الثقافة الجماهيرية في ميزان الدراسات الوظيفية

يعتبر مفهوم الثقافة الجماهيرية من المفاهيم المعاصرة لأنها ترتبط بوسائل الاتصال الجماهيري، ويشير هذا المفهوم إلى تلك العوامل الموحدة التي تنمو في مجتمع كبير غير متجانس، كأنماط الاستهلاك الجديدة والأغاني والرقصات والأزياء وأنماط السلوك، تنشرها وسائل الاتصال الجماهيرية المتسارعة التطور، هذه الثقافة الجماهيرية هي جزء من عملية نمو ترصيد القيم والاتجاهات الثقافية بين الناس في الوحدات الاجتماعية، بل هي اليوم وبفعل التطور المذهل في وسائل الاتصال الجماهيري واندماج الثورة الإعلامية بثورة المعلومات عملية تتم على مستوى العالم، وترسخ اتجاها للاقتراب من التوحيد الثقافي على المستوى الكوني، وهي اليوم نوع من استهلاك الثقافة الشعبية المعولمة. (هنتفون، 2002، صفحة 22)

وفي هذا يلاحظ "أدغار موران" الذي أصدر سنة 1962 كتاب «روح العصر(E & Morin, 1962)»وهو كتاب يعالج الثقافة الجماهيرية من الناحية السوسيولوجية بحيث المنهجية التي يتبعها هذا الفرع من علم الاجتماع معاكسة لتلك التي تتبناها المقاربة الوظيفية وعليه يمكن اعتبار الثقافة الجماهيرية كنسق خاص يوجد في علاقة مع المجتمع والتاريخ، وليس كأثر للوسائط الجماهيرية إنها نسق متشعب ينطلق من الاقتصادي وسير نحو النفساني وحيث تكون الديناميات الجدلية على مختلف المستويات، وفي هذا الاتجاه يقول لنا موران يجيب نسق الثقافة الجماهيرية على

الأسئلة الثلاثة الأولى للاسويل، وذلك بتحديد المصطلحات الثلاث التي تقابلها وهي الإنتاج والأحداث، والموضوعاتية الثقافية والاستهلاك الثقافي، وقد بسط عالم الاجتماع آخر هو "جورج فريدمان" تحليلا تقترب من تلك التي قدمها موران، مع التشديد على أهمية التقنيات و «النسق التقني»، علينا أن نبين الدور الكبير الذي لعبه فريدمان حيث أسس وأدار نركز دراسة الاتصالات الجماهيرية (ميبيج، 2011، صفحة 37)ويشير مفهوم الثقافة الجماهيرية إلى كل ما تعلق بالأدب والفن والموسيقى والرياضة ومواد التسلية المختلفة التي تبثها وسائل الاتصال الجماهيري، والتي تلعب فيها الصورة والدعاية الدور الأبرز (حسن، 2007، صفحة 74)، ولعل هذا ما أشار إليه عبد الله الغذامي في مؤلفه "الثقافة التلفزيونية، سقوط النخبة وبروز الشعبي" إذ يرى أن الصورة جاءت لتكسر ذلك الحاجز الثقافي والتمييز الطبقي بين الفئات فوسعت من دوائر الاستقبال وشمل ذلك كل البشر لأن استقبال الصورة لا يحتاج إلى إجادة القراءة (الغذامي، 2005، صفحة 10)، فمفهوم الثقافة الجماهيرية يشير بحد ذاته إلى الثقافة السائدة المنتشرة وسط الجماهير، ولكن الكلمة تميل إلى الدلالة على نمط من الثقافة ينتج من وسائل الاتصال الجماهيرية، وهي في نظر الفيلسوف وعلم الاجتماع الفرنسي "أدغار موران" الثقافة المنتجة حسب المعايير المكثفة للإنتاج الصناعي والمنتشرة بتقنيات التوزيع المكثف "الجماهيري" والموجه إلى جمهور اجتماعي، أي إلى تجمّع ضخم من الأفراد، فالثقافة الجماهيرية هي مفهوم الحياة، وتشكل تقييم الوجود والإيديولوجيا المعاشة السائدة، وهي بصورة عامة جميع المضامين النفسية الناتجة عن الاستعمال المكثف والحاسم لوسائل الاتصال الجماهيري كما هي مستخدمة في فترة محددة، ويمكن النظر إلى الثقافة الجماهيرية من الزوايا التالية:

-من حيث مضامينها وأشكالها ووسائلها واتجاهاتها وصلتها بالتغيير أو التطور الاجتماعي.

-من حيث هي نتائج أو عواقب في مجال الوعي الاجتماعي والفردي السياسي والاقتصادي والأخلاقي والديني...

-بصفتها هدفا يحدد قيمه ويرسم أطره وتوجهاته النظام الاجتماعي، السياسي أو الاقتصادي السائد (حسن، 2007، صفحة 75)، وهنا نشير«أنّ وسائل الاتصال والثقافة الجماهيرية ظاهرتان مميزتان للقرن العشرين والتاسع عشر، جاءتا تطبيقا للتغييرات التي أحدثتها الثورة الصناعية في مجال الثقافة، أوجدت بدورها الثقافة الجماهيرية وهي ليست نفسها الثقافة الشعبية، بل هي في جوهرها أشكال ثقافية خلقتها

مسيطرة ثم قامت بنشرها على نطاق جماهيري، عاكسة على الصعيد العالمي ومجسدة تلك المفارقة الكبرى في عصرنا وهي اتساع دائرة المعنيين والمستهلكين للمادة الثقافية الجماهيرية، وفي الوقت ذاته ضيق دائرة وعدد المنتجين لهذه المادة، ومنذ نشوءها، لم تكن الثقافة الجماهيرية بريئة أو محايدة، بل كانت تتوجه إلى الجماهير ساعية لتحقيق أهداف تجارية وعقائدية، وقد تمّ استغلال حاجة الجماهير للمعرفة والإطلاع إلى درجة دفعت بعض الباحثين الجادين للتأكيد أنّ الثقافة الجماهيرية تحولت على الصعيدين المحلي والعالمي إلى أداة من أدوات القمع، وابتعد وربما اختفى نهائيا حلم أن نصبح الثقافة الجماهيرية عنصرا من عناصر التقدم والتحرر الفكري بالنسبة للفرد والمجتمع»(خضور، 1998، صفحة 9).

خاتمة:

النزعة الاستهلاكية أصبحت إيديولوجيا ثقافية جديدة حتى في دول قوية اليوم، فبعد تركيز الاستهلاك الجماهيري في الثمانينات على التكنولوجيا المنزلية المادية اتجه الاستهلاك إلى نشاطات أوقات الفراغ والهوايات وموسيقى البوب والرياضة الجديدة ووسائل الاتصال القمرية وكل ذلك شجع الناس على الاستهلاك السريع، بحيث يمكن الحديث عن آلية لإعادة صياغة شكل تطور الثقافة الشعبية (خضور، 1998، صفحة 77).

وهناك من أبدوا خوفهم من أن يؤول الأمر مع وسائل الإعلام وثقافتها الجماهيرية إلى نتيجة الثقافة التقليدية (الكلاسيكية) العريقة والرفيعة، ثقافة الكتاب والمحاضرة والمطبوعات العالمية البارزة، ويصبح الإنسان تحت رحمة ما هو آني وعابر من الرؤى والصور والإعلان وألعوبة في مهب الثقافة الاستهلاكية (التوجه الملحوظ نحو صناعة التسلية بدل إنتاج وتوزيع الثقافة بمفهومها النبيل والراقي)، ولقد تغيرت الصورة الثقافية التقليدية وانقضى ذلك الزمن الذي كان فيه الكتاب والمحاضرة والأدب وهم أداة الاتصال الثقافي الرفيعة المعتبرة وحلت محلها صورة أو لوحة ثقافية تشكيلية أخرى لم يعد فيها الفلاسفة والأدباء والعلماء ومنتجو الفكر الرفيع هم قادة الثقافة (خضور، 1998، صفحة 78)، وعليه بقدر ما نمتنع عن تبني هذا الطرح للقول بأن ما كان نخبويا البارحة سيصبح جماهيرياي اليوم وما هو نخبوي اليوم سيصبح جماهيريا غدا، بقدر ما نتجنب المأسسة لخطية التعامل مع التكنولوجيا، فالأمر أعقد من ذلك وهنا نشير أنه حتى في دول العالم الثالث ما كان نخبويا أصبح جماهيريا والملاحظ انه في علاقة التطورات التكنولوجية بالبنى الاجتماعية، إنتاجا واستهلاكا

وفكرا، في الدول المتقدمة، إنّ من التكنولوجيا ما يصمم خصيصا لشريحة اجتماعية واقتصادية معينة، فتكون بذلك تكنولوجيا نخبوية كحصر استغلال الانترنيت لمدة طويلة بوزارة الدفاع الأمريكية شأنه من ذلك شأن الهاتف والتلغراف والتلكس في بداياتها الأولى، ومن هذه التكنولوجيا ما يصمم على أساس الرواج الاستهلاكي الواسع كالذي عرفه المنيتيل في فرنسا، أو الهاتف الخيلوي في دول أوروبا الشمالية، والمؤدى القول هو أنّ "الطابع النخبوي" لوسائل الإعلام يخضع لظاهرة الشيوع التكنولوجي.

قائمة المراجع:

E, & Morin, E. (1962). L'esprit du temps. paris: Grasset.
-أديب خضور. (1998). دراسات تلفزيونية. دمشق: المكتبة الإعلامية.
-بيرنار ميبيج. (2011). الفكر الاتصالي. (أحمد القصوار، المترجمون) الرباط: دار توبقال للنشر، المغرب.
-جمال العيفة. (2003). لثقافة الجماهيرية. عنابة: جامعة باجي مختار.
-ديفيد انجلز، و جون هيوسون. (2013). مدخل إلى سوسيولوجيا الثقافة (المجلد ط1). (لما نصير، المترجمون) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
-سعيد بومعيزة. (1996). الأثر السوسيو-ثقافي لتكنولوجيا الاتصال الحديثة في الجزائر. المجلة الجزائرية للاتصال (14)، صفحة الجزائر.
-سمير إبراهيم حسن. (2007). الثقافة المجتمع. دمشق: دار الفكر.
-صامويل بي هنتفون. (2002). عولمات كثيرة. الرياض: مكتبة العبيكان.
-عبد الرحمن عزي، و السعيد بومعزة. (2010). الإعلام والمجتمع. الجزائر: دار الورسم للنشر والتوزيع.
-عبد الغني عماد. (2008). سوسيولوجيا الثقافة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
-عبد الله الغذامي. (2005). الثقافة التلفزيونية سقوط التخبة وبروز الشعبي. المركز الثقافي العربي، المغرب.
-عماد مكاوي، و ليلى حسن السيد. (1998). الاتصال ونظرياته المعاصرة. بيروت: الدار المصرية اللبنتنية.
-هارلمبس وهوليورن. (2010). سوسيولوجيا الثقافة والهوية. (حاتم حميد محسن، المترجمون) سوريا: ،دار كيوا للطباعة والنشر والتوزيع.

تكوين هوية المدرسة الجزائرية

Forming the identity of the Algerian school

مخفي كناي
جامعة الدكتور يحي فارس المدية **adamkenai@yahoo.com**

تاريخ الاستلام: 2025/5/4 تاريخ القبول: 2025/5/5 تاريخ النشر: 2025/6/11

ملخص:

ضع يتناول المقال مفهوم هوية المدرسة الجزائرية، والتي تمثل مجموعة القيم والمبادئ التي تحدد معالم النظام التعليمي في الجزائر، وتعكس الثقافة الوطنية والتاريخ والتوجهات السياسية والاجتماعية للبلاد. حيث تم التركيز على الهوية الثقافية والتاريخية، و المدرسة الجزائرية التي تمثل مرآة للهوية الوطنية، حيث تهدف إلى تعزيز القيم الثقافية الجزائرية التي تشمل اللغة العربية بالإضافة إلى تدريس التاريخ الجزائري وأحداث الثورة التحريرية اللغة العربية وتأثير الاستعمار الفرنسي قبل الاستقلال ، كانت المدارس الفرنسية تسعى إلى فرنسة المجتمع الجزائري. لكن بعد الاستقلال، بدأت الجزائر في بناء هوية مدرسية مغايرة تركز على تعزيز الثقافة الوطنية والتخلص من آثار الاستعمار، المدرسة في تكوين المواطن الجزائر حيث تعمل المدرسة الجزائرية تعمل على غرس القيم الوطنية مثل الوحدة، الاستقلال، والمواطنة، من خلال المنهج التعليمي والأنشطة التربوية .

كلمات مفتاحية: المدرسة الجزائرية.، الهوية.، التعليم.، اللغة.، الجزائر

Abstract:

The article deals with the concept of Algerian school identity, which represents a set of values and principles that define the features of the educational system in Algeria. It reflects the country's national culture, history, and political and social orientations. The focus is on cultural and historical identity, and the Algerian school represents a mirror of national identity. It aims to promote Algerian cultural values, including the Arabic language, in addition to teaching Algerian history, the events of the liberation revolution, the Arabic language and the influence of French colonialism before independence. French schools sought to Frenchify

Algerian society. However, after independence, Algeria began to build a different school identity focused on promoting national culture and eliminating the effects of colonialism. Schools contribute to the formation of Algerian citizens.
Keywords : Algerian school, identity, education, language, Algeria;.

*مخفي كناي

1. مقدمة:

لقد عرفت المدرسة الجزائرية مسارات متعددة انطلاقا من المرحلة الاستعمارية وصولا إلى يومنا الحاضر وقد كانت المدرسة ولا تزال المؤسسة الأساسية للتوجيه الإيديولوجي الثقافي والسياسي ، فقد كانت حلبة صراع في الكثير من الأحيان بين الإيديولوجيات المختلفة ، بداية بالمرحلة الاستعمارية التي وجدت الدولة الجزائرية تنتهج مناهج تعليمية تعتمد على الهوية واللغة رغم أن النظام التعليمي آنذاك لم يكن على الشكل الذي نعرفه الآن، وقد حاولت الاستثمار في المدرسة الفرنسية لإنتاج أجيال تابعة للإدارة الفرنسية أو تملك فكرة القابلية للاستعمار على حد تعبير مالك بن نبي، وحتى في مرحلة الدولة الوطنية عرفت المدرسة مسارات مختلفة ومناهج متعددة واتجاهات فكرية متناقضة في بعض الأحيان، بداية بمرحلة ما بعد الاستقلال و الاعتماد على الموروث المؤسساتي للإدارة الاستعمارية بما فيها المدرسة، لكن الفكرة الأساسية للثورة كانت تتناقض مع إيديولوجية المدرسة الفرنسية فكان لزاما على الجزائر أن تبني المدرسة الجزائرية من خلال الموروث الثقافي الجزائري، لذلك كانت هناك عدة تجاذبات بين صناع القرار في الجزائر حول توجيه المدرسة الجزائرية والسؤال المطروح هو كيف كان التوجيه السوسيو سياسي والإيديولوجي للمدرسة من خلال الموروث الإيديولوجي والتوجه الفكري للنظام السياسي؟ وقد افترضنا أن المسار التاريخي للمدرسة الجزائرية هو الذي حدد إلى حد كبير اتجاهاتها الإيديولوجية، وكذلك أن الترسبات الناتجة عن الفترة الطويلة من الاستعمار الاستيطاني أسس لنخب متناقضة إيديولوجيا كانت المدرسة ميدان للصراع بينهم.

بناء على هاتين الفرضيتين سنحاول تقديم كرونولوجيا المدرسة الجزائرية بداية من المرحلة الاستعمارية لأنها تعد مرحلة بناء اللبنة الأولى للتوجيه الإيديولوجي

وصولا إلى الدولة الوطنية التي عرفت فيها عملية التوجيه تجاذبات بين منادي للقطيعة وبين متبني لبعض التوجهات الفكرية)

2. البحث عن الهوية من خلال المدرسة في الحقبة الاستعمارية:

1.2 محاربة الهوية الجزائرية من خلال المدرسة الفرنسية:

محاربة الهوية الجزائرية من خلال المدرسة الفرنسية تشير إلى السياسة التي تبنتها فرنسا خلال الاستعمار في الجزائر بهدف إضعاف وتقويض الهوية الثقافية واللغوية والدينية الجزائرية. كان نظام التعليم الفرنسي أداة رئيسية في تنفيذ هذا الهدف، وذلك من خلال فرض اللغة الفرنسية كلغة تدريس وحرمان التلاميذ الجزائريين من تعلم لغتهم الأم ، وتوجيه التعليم نحو القيم الثقافية والفرنسية، لم يدخل الاستعمار آليات لتطوير الواقع الثقافي للجزائريين كما أنه لم يحدث منظومة تعليمية لخدمة الجزائريين ، بل على العكس قام بالقضاء على المؤسسات التعليمية والثقافية ، عن طريق تقليص عدد مدارس المساجد والكتاتيب حيث يتحدث تقرير لأحد القادة العسكريين الفرنسيين(العماد بيدو) "في سنة 1837 كان3000 تلميذ من قبائل ناحية قسنطينة يدرسون في 300 مدرسة ، وفي1887 لم يبق منها سوى 30 مدرسة" (قداش، 2008، صفحة 62)على الرغم من هذا الانهيار في النسق الثقافي التقليدي الجزائري إلا أن هذه المؤسسات الثقافية المتمثلة في المسجد والزاوية كان لها إشعاع كبير وسط الجماهير، ورغم الحملة التي شنتها الكثير من الجهات على الطرقية والزوايا خاصة العلماء المسلمين الجزائريين ،إلا أن هذه المؤسسات الاجتماعية حافظت على خصوصية الشخصية الجزائرية وثقافتها الإسلامية بغض النظر عن طبيعة هذه الثقافة ،فهي ثقافة أهل البلد وتتعارض مع ثقافة المحتل وربما هذا الجانب هو الذي جعل شيوخ الزوايا في طليعة الذين قادوا الثورات الأولى ضد الاحتلال .

وهذا لا يعني أن الجماهير على درجة من الثقافة والوعي خاصة بالمناطق الريفية،" فقد كان الجزائريون يعيشون ضمن مجموعات صغيرة منغلقة ومنعزلة وليست لهم سيطرة على محيطهم ، وكانوا يؤمنون بالأشباح والأطياف فالتعليم لم ينتشر في هذه الأوساط وكانوا في أغلبيتهم الساحقة لا يعرفون سوى النزر القليل من القرآن وكان تأثير (الولي) الذي كان ساحرا ومطببا وشفيعا عند الله ودليلا روحيا كبيرا فالطرق الصوفية والأعيان كانت القوى المؤطرة الوحيدة للمجتمع الريفي" (حربي، 1994، صفحة 104)

فالميدان العلمي والثقافي كان ينحصر في نشر علوم الدين الذي تقوم به مجموعة من المؤسسات الاجتماعية ، والتي سعت السلطات الاستعمارية للقضاء عليها منذ الأيام الأولى للاحتلال الذي تبنى مشروع ثقافي يتمثل في إعادة بناء نسق ثقافي جديد عماده الدين المسيحي، و هذا ما نلمسه في رسالة أحد جنرالات الغزو وهو(دو فيفيي) ومما ورد في رسالته" هناك مشروع آخر سوف يُرضي المشاعر النبيلة لدى الفئة الصالحة من أمتنا إذا تواصل العمل فيه إلى أن يتم احتلال الجزائر نهائيا ، وهذا المشروع ديني وأخلاقي محض ويتعلق بإدخال الحضارة إلى الشعوب الإفريقية ، والحضارة المستهدفة هنا هي التي تنبثق بأكملها من أخلاق المسيح.....فإذا أردنا أن نحضِّر الشعوب فما علينا إلا أن ننشر أفكار الإنجيل" (الأشرف، 1983، صفحة 276)من خلال هذه الرسالة التي تُظهر المشروع الثقافي المتمثل في تنصير الجزائر والقضاء على الدين الإسلامي الذي كان عبر العصور المحرك الأقوى لثورات الشعوب المسلمة والتي تجد الحث على الجهاد ومحاربة المعتدين والكفار في نصوص القرآن ،كما أن اللغة العربية تمت محاربتها رغم أن السلطات الفرنسية فتحت التعليم بهذه اللغة للغزاة الأوائل للتمكن من التعامل مع الأهالي ،"وقد اعتبرت اللغة العربية لغة أجنبية سنة 1939 ،ولم يرفع هذا المنع إلا سنة 1947 وفق القانون الذي نص على أن اللغة العربية هي إحدى لغات الاتحاد الفرنسي ،ولم يدخل هذا القانون حيز التنفيذ إلا في سنة 1954" (حربي، 1994، صفحة 92) وقد لعبت جمعية العلماء كما سبق الذكر دورا هاما في المحافظة على اللغة العربية وكانت من أولويات الجمعية إعادة الاعتبار للغة واعتبارها أحد مقومات النهضة.

لقد احتفظت الجزائر بلغتها المكتوبة (الفصحى) ، وبلغاتها الدارجة التي لا تعتبر مجرد لهجات ،بل كثيرا ما تستعمل في نوع من الثنائية اللغوية المفيدة في أغراض التعامل والتفاهم وكانت اللغة الفصحى تدرّس في كافة جهات القطر ،وحتى في المناطق لتي لا تستعمل فيها العربية الدارجة ويتخاطب سكانها بالأمازيغية ،ويعود الفضل في إعداد هذه الدروس للأفراد والجمعيات والزوايا المتواجدة في الأرياف والكتاتيب الملحقة بالمساجد في القرى والمد اشر والمدارس المنشأة في المدن أما الدولة الفرنسية فقلما عملت لتدريس اللغة العربية (الأشرف، 1983، الصفحات 416-417)،أما المسجد المؤسسة الدينية والاجتماعية الأبرز بالنسبة للمسلمين تم تقزيم دورها الاجتماعي في كثير من مناطق الجزائر وحتى أن البعض منها تم هدمها أو تحويلها إلى منشآت أخرى " وكانت لإدارة الفرنسية تمارس سلطتها مباشرة على

موظفي المساجد ،وكان الدين بمثابة مصلحة إدارية،بما أن عماله كانوا يُعتبرون موظفين يُعينون،ولهم رواتب ويخضعون للجزاء والعقاب ،فكان الأعوان المشرفون على المسائل الدينية لا يستطيعون بأي حال من الأحوال السماح لأنفسهم بمعارضة السلطات لأن وضعيتهم المادية مرتبطة بالإدارة الفرنسية ، التي كانت تعين في غالب الأحيان في منصب الإمام أو المفتي مرشحين ليس وفق الأهلية أو القدرات ولا حتى باستشارة المؤمنين ، ولكن وفق الملف الإداري والمعلومات الشخصية والخضوع السياسي ،وقد خصصت بعد الحرب العالمية الثانية المناصب ذات الطابع الديني لقدماء المحاربين" (قداش، 2008، صفحة 40)فقد سعت الإدارة الفرنسية للسيطرة على الخطاب الديني الذي يعد وقود نار الثورات ، وجعل المسجد مؤسسة خالية من قيمتها الاجتماعية كموجه للرأي العام من خلال الخطاب الديني الذي يتماشى مع يوميات المواطن ولكن على الرغم من الرقابة التي كانت مفروضة على المسجد وموظفه (الإمام)، بقي المسجد في الكثير من المناطق الريفية البعيدة نوع ما عن الرقابة الفرنسية مؤسسة هامة ، كمركز لتجمع الأفراد وحل الخلافات بينهم ،كما كان الإمام يُحظى في الكثير من المناطق باحترام كبير .

إن التعليم في الجزائر في أيام الاحتلال الأولى كان تعليما تقليديا يهتم بعلوم الدين والتفسير،ولكنه كان منتشرا بصفة كبيرة في أوساط الجماهير،على الرغم أنه لم يكن يهتم بالعلوم العقلية أو التقنية ،وقد ضيقت السلطات الاستعمارية على المدارس التقليدية ، التي تعمل على نشر التعليم بالعربية وتلقين علوم الدين ، والتي تتنافى والمشروع الاستعماري المتمثل في العمل على تلاشي الثقافة التقليدية الإسلامية ،التي كانت منتشرة في عهد حكم الأتراك ،ورفض الجزائريون التعليم الفرنسي في بداية الاحتلال باعتباره تغريبا للثقافة الجزائرية وتم رفضه في إطار رفض الاستعمار وكل مشاريعه، وأصبح التعليم إجباريا في فرنسا سنة 1872 على الأوربيين في الجزائر ، أما الجزائريون فلم يكونوا ملزمين به ، رغم أن الجزائر كانت تعتبر جزءا من فرنسا ، كما أن الميزانية المخصصة للتعليم الفرنسي كـانت أكبر من ميزانية التعليم الجزائري ، رغم أن الجزائريين كانوا يمثلون أغلبية السكان.

وفي دراسة قام بها "جي بيرفلي"حول الطلبة الجزائريين في الجامعة الفرنسية من سنة 1880إلى غاية 1962،توصل إلى أن تواجد أبناء الأهالي في الجامعة الفرنسية كان يعتمد على عامل الثروة ودعم الإدارة الفرنسية،فلا نجد أبناء الخماسين ضمن الطلبة الذين تمكنت عائلاتهم من إيصال أبنائها إلى المرحلة الجامعية،وعملت

الإدارة الفرنسية نفسها على تشجيع طبقة من الأهالي على حساب طبقات أخرى،فالمنحة الجامعية التي من المفترض أن يستفيد منها الطلبة من أبناء العائلات الفقيرة،كانت موجهة لأبناء العائلات الموالية للإدارة الفرنسية (باشا آغا،آغا،قايد،عسكري،عون قضائي...الخ)،ونأخذ على سبيل المثال فرحات عباس الذي كان من الطلبة الذين استفادوا من المنحة الدراسية الجامعية كونه ابن قايد (PERVILLE, 2004 , p. 32)، ويرى جغلول أن المدرسة الفرنسية كانت مصدر انشطار في صلب المجتمع الجزائري عن طريق الهجوم المنظم على الجمعيات الدينية والهياكل التقليدية،وتفكيك النظام الاجتماعي الجزائري قبل المرحلة الاستعمارية ،كما تعمق هذا الانشطار مع انكفاء المؤسسات الثقافية التقليدية واستئثار المدرسة الفرنسية باهتمام الفئات الحضرية ،وخاصة الشابة منها ،في حين أن الفئات الريفية الفقيرة بقيت متمسكة بالهياكل التقليدية ،وبإنهاء تعليمها في تونس أو مصر وهكذا نشأت في الجزائر أنتلجانسيا جديدة مستفيدة من التحديث الاستعماري متطورة في وغيها وأشكال نضالها ،وهكذا تبدو الجزائر في هذه المرحلة مجتمعا ممزقا بين قطبين متناقضين لا يربطهما سوى الانتماء إلى الوطن الواحد ،وإذا كانت الثقافة التقليدية تفرز نمطا من المعربين الذين يبقى دورهم هامشيا ،على العكس من ذلك فقد تعاظم دور الأنتلجانسيا المتخرجة من المدارس الفرنسية ،التي توفر لها فرص أكبر للعمل في الهياكل الإدارية (جغلول، 1984، الصفحات 198-199) ،ولذلك فإن الاستعمار الفرنسي خطا خطوات منهجية في سبيل تحقيق هدف التجريد من الثقافة الإسلامية ،فجرد لسكان من السلاح وفرض أدبيات الإدارة الفرنسية على المواطن وكذلك فرض التعامل القضائي والعدالة على السكان،واحتل بعض الأدمغة من خلال المدرسة الذي حاول تعميمها على كل نواحي الوطن لمنع العوائق بين التعليم الفرنسي والشباب المسلم. (جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، 1981، صفحة 78))

2.2 مقاومة الإيديولوجية الفرنسية من خلال المدارس الأهلية:

مقاومة الإيديولوجية الفرنسية من خلال المدارس الأهلية في الجزائر كانت أحد أساليب النضال الشعبي ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية، وتهدف إلى الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية للشعب الجزائري. في فترة الاستعمار الفرنسي، كانت المدارس الرسمية التي تديرها السلطات الاستعمارية تتجه إلى فرنسة المجتمع الجزائري، وفرض اللغة الفرنسية والولاء للثقافة الفرنسية. ولكن مع تزايد الوعي الوطني ورفض الهيمنة الاستعمارية، ظهرت المدارس الأهلية كأداة هامة لمقاومة هذه الإيديولوجية،

حيث أن المدارس الأهلية كانت ركيزة أساسية في مقاومة الإيديولوجية الفرنسية خلال فترة الاستعمار، حيث شكلت بديلاً حيويًا للمدارس الفرنسية التي كانت تهدف إلى إضعاف الهوية الجزائرية. من خلال تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي، وترسيخ القيم الثقافية والوطنية، ساعدت هذه المدارس في تقوية الوعي الوطني لدى الشعب الجزائري، وأسهمت في بناء قاعدة شعبية قوية ضد الاحتلال الفرنسي.

وكرد فعل على السياسة الاستعمارية قامت "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" التي تأسست سنة 1931 وكان شعارها الإسلام، العروبة، الجزائر وكان أول رئيس لها هو الشيخ عبد الحميد بن باديس (1889- 1940) ثم خلفه الشيخ البشير الإبراهيمي في رئاسة الجمعية إلى غاية 1960 وقد ركزت الجمعية نشاطها على مقاومة التبشير والسياسة الفرنسية والاندماج فعملت على نشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية بالإضافة إلى محاربة الفكر الخرافي،وقد لعبت الجمعية دورا كبيرا في الحفاظ على عروبة الجزائر، فعلاوة على نشاطها في المساجد عملت على تأسيس المدارس العربية الحرة للبنين والبنات في مختلف المناطق، (الجابري، 1989، صفحة 111)

أمام نمو واتساع الجمعية أخذت السلطات الفرنسية في محاربتها وتضييق الخناق عليها فأصدرت في سنة 1938 قرارا يمنع أي شخص من تأسيس مدرسة إلا برخصة خاصة من الإدارة الفرنسية وبموجب هذا القانون تم إغلاق عدد كبير من المدارس العربية وتقديم أصحابها إلى المحاكمة، وكان وزير الداخلية الفرنسي قد أصدر قرارا سنة 1933 يقضي باعتبار اللغة العربية لغة أجنبية ويمنع الوعظ والخطب في المساجد على غير الموظفين في الإدارة الفرنسية، ومع ذلك استطاعت جمعية العلماء زرع وسائل المقاومة للسياسة التعليمية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر عن طريق إنشاء المدارس الحرة العربية التي عرفت انتشارا مهما فيما بعد ونتيجة للضغط الذي مارسته القوى الوطنية الجزائرية على السلطات الاستعمارية ونتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية، أعدت الإدارة الفرنسية سنة 1944 مخططا تعليميا كان من أبرز أهدافه إنشاء 20000 حجرة دراسية على مدار 20 سنة قصد استيعاب مليون تلميذ سنة 1965 ، ورغم أن هذا المخطط سار وتيرة بطيئة إلا أنه أسفر عن بعض التقدم المحسوس في حجم التعليم إذ بلغ عدد المدارس الابتدائية 2068 مدرسة عام 1950 كان يرتادها 177000 تلميذ جزائري و 130000 تلميذ فرنسي، أما المؤسسات الثانوية فقد بلغ عددها في السنة نفسها 44 مؤسسة تضم 2734 تلميذا جزائريا و 20658 تلميذا فرنسيا، أما بخصوص التعليم العالي فقد كانت هناك

جامعة واحدة هي جامعة الجزائر وكان عدد طلابها سنة 1950 ، 306 طالبا جزائريا و 4380 طالبا فرنسيا وأوربيا ، أما في سنة اندلاع الثورة فقد بلغ عدد الجزائريين في المدرسة الفرنسية 322700 تلميذ بنسبة 20% وبلغ عددهم في الثانوي العام 6260 تلميذا وفي الثانوي المهني والتقني 5702 تلميذا أما في التعليم العالي فلم يكن عدد الطلبة الجزائريين يتجاوز 589 طالبا ، وكان طفل واحد جزائري من عشرة أطفال يتمكن من دخول المدرسة ومع هذا بقيت نسبة الأمية مرتفعة جدا فقد بلغت 94% وقد انخفضت نسبة التمدرس بالنسبة للجزائريين أثناء الثورة، أما التعليم العربي الحر الذي أنشأته جمعية العلماء المسلمين وساهمت في نشره قوى وطنية أخرى فقد بلغت مدارسه 181 مدرسة سنة 1954 وبما أن السلطات الفرنسية لم تكن تسمح بالتعليم العربي فقد كان تلاميذ المدارس الحرة يلتحقون بتونس والمغرب والقاهرة حيث في سنة 1954 كان في الزيتونة حوالي 1000 طالب جزائري وفي القرويين 120 وفي الأزهر 150، (الجابري، 1989، الصفحات 112-113)، وبذلك فرغم التضييق والحصار على اللغة العربية الذي انتهجته السلطات الفرنسية ظهرت نخبة جزائرية معربة إلى جانب النخب المفرنسة التي كان ينتجها التعليم الفرنسي هذا الانقسام اللغوي أفرز انقساما لغويا وفكريا بين النخب المعربة والنخب الفرانكفونية فيما بعد.

فقد تكفلت المدرسة الفرنسية بإنتاج المثقف المتعلم لا يحسن في الغالب إلا اللغة الفرنسية لأداء وظائف محددة وظائف الوساطة على العموم داخل الحالة الاستعمارية الاستيطانية لهذا الغرض وللقيام بهذه الوظيفة نجد ان الحالة الاستعمارية قد أنتجت نظام تعليم خاص بشهاداته ومراحله التعليمية وإيديولوجيته الخاصة ،نظام تعليم يتميز بانتقائيته الكبيرة وطابعه الكولونيالي الصارم الذي لم يتخلص منه جزئيا إلا في المراحل الأخيرة من الفترة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي المقابل نجد عملية تكوين موازية حاولت القيام بها مؤسسات أهلية اعتمادا على الإمكانيات المتواضعة للمجتمع الجزائري لإنتاج متعلم باللغة العربية للقيام بوظائف تلبي اهتمامات المجتمع الأهلي التقليدي، أخذت مع الوقت طابعا إيديولوجيا ودينيا، ي تركيز واضح على توفير شروط إعادة الإنتاج (معلمين لنظام التعليم الأهلي) (جابي، 2008، صفحة 14)

لقد فشلت السياسة الفرنسية في فرنسة وتنصير وإدماج الجزائريين في فرنسا، ولكنها نجحت بالمقابل في حرمان جزء كبير من المثقفين الجزائريين من اللغة العربية وثقافتها وكان رد الجمعية هو إنشاء المدارس الحرة التي تخدم الشخصية الجزائرية

ومقوماتها العربية والإسلامية و تمكنت من إيفاد بعثات تعليمية إلى الزيتونة والقرويين والأزهر والجامعات العصرية في المشرق العربي، وبذلك أصبحت الجزائر تتوفر على عدد لا بأس به من المثقفين ثقافة عربية إسلامية تقليدية أو عصرية يجهل معظمهم اللغة الفرنسية،ولا يعرفون من الثقافة الفرنسية والأوربية إلا ما أمكنهم الاطلاع عليها من خلال الكتابات والترجمات العربية. (الجابري، 1989، صفحة 114)

3. بناء الهوية المدرسية في مرحلة الدولة الوطنية

1.3 الاعتماد على موروث المدرسة الفرنسية:

نصت اتفاقية إيفيان المبرمة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (**GPRA**) والحكومة الفرنسية والتي اعترفت بموجبها فرنسا على استقلال الجزائر، نصت على أن تضع الحكومة الفرنسية في متناول الحكومة الجزائرية المستقلة كل الإمكانيات والوسائل الضرورية التي تحتاجها في مجال تنمية التعليم وتكوين الإطارات وممارسة البحث العلمي، كما نصت على أن الحكومة الجزائرية تسمح لفرنسا بالاحتفاظ بمؤسسات تعليمية في الجزائر خاصة بالفرنسيين والأوربيين تشرف عليها السفارة الفرنسية بالجزائر من خلال "المكتب الجامعي الثقافي الفرنسي" ، والنتيجة المباشرة لهذا الاتفاق أن التعليم انقسم في الجزائر بمجرد الإعلان عن الاستقلال إلى تعليم جزائري وطني تابع للدولة الجزائرية وتعليم فرنسي أجنبي يشرف عليه المكتب الجامعي الثقافي الفرنسي،مع أن هذا التعليم الفرنسي الأجنبي كان أقل حجما إلا أنه كان يشمل عند استقلال الجزائر على 2000 حجرة دراسية ابتدائية و60 إعدادية و09 مؤسسات للتعليم التقني و16 للتعليم الثانوي العام و05 معاهد للتعليم العالي،غير أن هذا الفصل منذ البداية بين النظام التعليمي الخاص بالجزائريين والتابع للدولة الجزائرية الفتية وبين المؤسسات التعليمية الخاصة بالفرنسيين وعموم الأوربيين والتابع للسفارة الفرنسية سهل مهمة الدولة الجزائرية في توحيد التعليم، خاصة وأنه لم تكن بالجزائر مؤسسة تقليدية عريقة مثل الزيتونة أو القرويين ، وهذا ما وضع الجزائر في مشكلة نقص التأطير خاصة بعد الانسحاب الجماعي لرجال التعليم الفرنسيين بصورة جماعية، فقد قدر عدد المعلمين والأساتذة الفرنسيين الذين غادروا الجزائر في أول أكتوبر 1962 بنحو 18000 معلم من مجموع 23000 . (الجابري، 1989، صفحة 116)

2.3 بناء الهوية المدرسية اتجاه البعد العربي الإسلامي:

تعتبر فترة الرئيس هواري بومدين نقطة انطلاق عملية التعريب، وخلق توازن بين النخبتين المعربة والمفرنسة ويعود هذا أساسا لعدة اعتبارات أهمها خصائص بومدين الشخصية فهو(أزهري، عسكري، يحسن الفرنسية) وبذلك تمكن الرجل من التعامل مع الطرفين ويستغل صراعاتهما في اتجاه تاريخي يعمل على المدى البعيد، بهدف القضاء على شروط عملية إعادة إنتاج الانقسامية بالتركيز على المدرسة كمؤسسة لإعادة الإنتاج الأساسي. (جابي، 2008، صفحة 19)

وقد ساد خطاب خاص بمسألة التعريب وبرزت أهميته كما قال أحمد محمد الزغبي:"إن عملية التعريب ليست مسألة لغوية فحسب وإنما هي عملية ثقافية سياسية اجتماعية وطنية متكاملة " 20 .ولأن المنظومة التربوية التعليمية من أهم ميادين التنمية الوطنية فقد أصبح التعريب اختيارا هاما من اختياراتها في نطاق إستراتيجية البلاد والعملية هذه تتم "بالتعريب التدريجي للمناهج الدراسية وجعل اللغة العربية - الوطنية - في نهاية المطاف أداة التوصيل الأساسية في الآداب والعلوم والتقنيات وما يتبع ذلك من جرأة للإطارات و تحوير للمضمون التعليمي ليلاءم الواقع الوطني ويعبر عن طموحاته (الزغبي، 1982، صفحة 47)

لما كان التعليم أخطر وأهم وسيلة ركبتها السلطة الاستعمارية الفرنسية لتحقيق المشروع الإدماجي، أكدت الثورة الجزائرية على عروبة الثقافة وجعل التعريب مبدأ من مبادئها الأساسية في سياستها التعليمية باعتباره أحد مقومات الشخصية الوطنية والذي يتجسد في التعليم المعمم على جميع أبناء الشعب حيث أنه إذا بقي التعليم محدود الانتشار فهذا معناه أيضا محدودية التعريب، فتعريب التعليم دون تعميمه معناه الاحتفاظ بالأمر الواقع (الفرنسية) وفي أحسن الأحوال خلق ازدواجية في الشخصية الوطنية أما تعميم التعليم دون تعميمه فهو تكريس الفرنسية وترسيخ لها وتعميق التبعية الثقافية والحضارية، فقضية التعريب في الجزائر كانت قضية مصيرية ليس على مستوي فقط على مستوى الهوية الوطنية والشخصية القومية، بل حتى على مستوى ممارسة السلطة والأخذ بنصيب من نتائج الاستقلال حيث كان أنصار الفرنسية والمستفيدون من الواقع المفرنس يستعملون مؤسسات الدولة وهياكلها في الدفاع عن الفرنسية، أما أنصار التعريب والذين يستفيدون منه يستعملون الحزب وتراث الثورة في المطالبة بالتعريب فالثورة جعلت من التعريب مبدأ من مبادئها واختيارا ثوريا أقره المجلس الوطني لجبهة التحرير الوطني المنعقد بطرابلس الذي أسفر عن ميثاق وطني أصبح بمثابة الدستور الأول للدولة الجزائرية (الجابري، 1989، صفحة 122)

صرح وزير التعليم الدكتور طالب الإبراهيمي بمناسبة افتتاح الموسم الدراسي 1967-1968 أن تعريب التعليم والإصلاح الفلاحي هدفين من أساسيين من أهداف الثورة فقال"الإصلاح الفلاحي هو استرجاع الجزائريين للأرض الجزائرية و التعريب هو استرجاع الجزائريين للروح الجزائرية" ، وأشار للمقاومة التي يبديها خصوم التعريب داخل نظام التعليم نفسه وقال أن تعليمات الوزارة تفرغ من محتواها أو تترك في درج المكاتب، حذر الذين لا يؤمنون بسياسة التعريب طالبا منهم أن يتركوا أماكنهم لغيرهم من المؤمنين بسياسة التعريب، ولابد من الإشارة هنا إلى القرار الذي أصدره الرئيس هواري بومدين في 26 أفريل 1968 والقاضي بإجبارية "معرفة اللغة العربية على الموظفين ومن يماثلهم" فقد عدلت المادة الأولى من القانون الأساسي للوظيفة العمومية وأصبحت تشترط في من يوظف في مصالح الدولة أن يثبت معرفة كافية للغة الوطنية أثناء تعيينه، ودخل بومدين معركة الدفاع عن التعريب حيث صرح في خطاب له أمام اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم في 29 أفريل 1970 "إن التعريب يجب أن يرتبط بتجربة الثورة الجزائرية ويستفيد من تجارب البلاد العربية وغيرها"ثم أشار إلى الجدال القائم حول قضية التعريب والذي أدى ببعض الأطراف إلى وصف كل من يعارض التعريب بالعقوق للوطن، فقال"إن هناك ملاحظة أخرى وهي عدم ربط مشكل التعريب بالقضية الوطنية لأسباب لا يجهلها معظم أعضاء هذه اللجنة ،وإذا نحن توغلنا في هذه المناقشة وتساءلنا عما إذا كان المثقف بالعربية أكثر وطنية وعما إذا كان المثقف بالفرنسية أكثر أو أقل وطنية لبلاده ، فهذا جدال لا يجب أن نخوض فيه" (الجابري، 1989، الصفحات 130-131)

الهدف الأول والأساسي المهيكل لعملية التعريب يتجسد في إعادة تحديد محتوى مقومات الهوية الوطنية هذا المحتوى غايته مصالحة المجتمع مع قيمه وعمقه الحضاري التاريخي ، وبالتالي فك التناقض الذي كان غداة الاستقلال بوضع ديناميكية تعطي إطارا ملائما تسمح للجماهير بالتعبير عن طموحاتها ومطالبها الرمزية في إطار إعادة تملك عناصر الشخصية الوطنية واسترجاع مقوماتها الأساسية والتي تعتبر اللغة من بين أهم عناصرها، فاللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة العربية ومن هنا فقد ارتبطت عملية التعريب في تصور منظري السياسة الثقافية في الجزائر "بقضية الهوية والأصالة وذلك بالمحافظة على. الموروث الثقافي للحضارة الإسلامية ثم التفتح على ثقافات العصر (رابح، 1983، صفحة 85)

4. خاتمة:

من خلال تحليلينا لكرونولوجيا التوجيه الإيديولوجي للمدرسة الجزائرية بناءا على مرحلتين مختلفتين هما المرحلة الكولونيالية ومرحلة الدولة الوطنية وحتى داخل مرحلة الدولة الوطنية تبين لنا أن التوجيه الإيديولوجي كانت تغذيه أفكار وتوجهات سياسية محضة، فمحاربة اللغة العربية والتعليم الجزائري من طرف المحتل كان يدخل ضمن سياسة تجريد الجزائريين من هويتهم وجعلهم مواطنين فرنسيين، وبعد الاستقلال كانت هناك تجاذبات داخل الدولة الواحدة حول توجيه المدرسة نظرا لانقسامية النخب بين الفرانكفونية الاشتراكية والمعربة ذات البعد المشرقي ولما كان الناس على دين ملوكهم كان الحكام يؤثرون إلى حد كبير في توجيه المدرسة بناء على سماتهم السوسيو سياسية ، فبومدين الأزهري العسكري الذي يحسن الفرنسية كان التعليم بازدواجية اللغة والشادلي بن جديد المعرب البسيط عرفت مرحلته اعتماد المدرسة الأساسية والتعريب وصل إلى مداه الأقصى، مع الاعتماد على التنشئة السياسية من خلال نصوص كتب القراءة، أما عبد العزيز بوتفليقة الليبرالي الفرونكوفوني، المحسوب على المرحلة البومدينية أراد العودة بالتعليم إلى النهج السابق والذي أولى اهتماما أكثر للفرنسية، بإيعاز من اللجان التي كانت تسير عملية الإصلاح والتي حملت المسؤولية للمدرسة الأساسية في إنتاج جيل متطرف باعتبار أن مهمة عبد العزيز بوتفليقة الأولى كانت القضاء على التطرف، وفي الأخير قد نصل لإبعاد المدرسة عن التوجيه الإيديولوجي إلا ما ارتبط بالهوية والدين

5. قائمة المراجع:

- PERVILLE, G. (2004). les étudiants algériens de l'université française 1880-1962. Alger : CASBAH édition.

- أبو القاسم سعد الله. (1998). تاريخ الجزائر الثقافي(1830- 1954) (الإصدار 1). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- تركي رابح. (1983). أضواء على سياسة التعريب والتعليم والإدارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر. المستقبل العربي (11).
- عبد القادر جغلول. (1981). اريخ الجزائر الحديث. (فيصل عباس، المترجمون) بيروت: دار الحداثة.
- عبد القادر جغلول. (1984). الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر. (سليم قسطون، المترجمون) بيروت: دار الحداثة.
- محفوظ قداش. (2008). تاريخ الحركة الوطنية(1919-1939). (أمين بن البار، المترجمون) الجزائر: دار الأمة.
- محمد أحمد الزغبي. (جوان, 1982). إيديولوجية اللغة ووحدة الثقافة في الجزائر. المستقبل العربي ، 04.
- محمد بوكحيل. (28 جوان, 2011). تاريخ الاسترداد 2 مارس, 2023، من مدونة الأيام
- محمد حربي. (1994). الثورة الجزائرية سنوات المخاض. (صالح عياد، المترجمون) الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- محمد عابد الجابري. (1989). التعليم في المغرب العربي(دراسة تحليلية ونقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر). الدار البيضاء: دار النشر المغربية.
- مصطفى الأشرف. (1983). الجزائر الأمة والمجتمع. (حنفي بن عيسى، المترجمون) الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

- ناصر جابي. (2008). الجزائر الدولة والنخب (دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية). الجزائر: الشهاب.

تشرد الأطفال (التفسير، الأسباب و العوامل)

Child Homelessness (Interpretation, Causes and Factors)

د.بناولة محمد –د.زاوي دليلة

[1] جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)، benaoula@hotmail.fr

[2] جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)، dalilazaoui4@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/5/5 تاريخ القبول: 2025/5/5 تاريخ النشر: 2025/6/11

ملخص:

يعد التغير الاجتماعي سمة تمتاز بها معظم المجتمعات نتيجة لعدة ظروف تحتم على هذه المجتمعات أن تغير نفسها ألليا و إن نتيجة هذا التغير تظهر ظواهر جديدة في المجتمع و تزول أخرى،وان ما يأرق المجتمعات من تلك الظواهر هي تلك الظواهر سلبية التي تقف عائقا نحو السير الحسن لتلك المجتمعات،و إن ظاهرة التشرد باعتبارها إحدى الظواهر السلبية التي من شانها أن تهدد كيان المجتمعات على كل الأصعدة ، على اعتبار أن هذه الظاهرة مقترنة بعدة ظواهر انحرافية أخرى على غرار ظاهرة التسول ،المخدرات ،الدعارة...الخ،كما أن هذه الظاهرة مست شريحة مهمة في المجتمع ألا وهي شريحة الأطفال مما يجعل الطفل المتشرد مسوق للجريمة و الانحراف من خلال الأعمال التي يمارسها ، إذ تعتبر الأعمال التي يمارسها المتشرد غير مشروعة في معظمها أو يجرمها القانون بالنسبة إلى صغير السن على غرار التسول ...الخ،كما أن نشوء الطفل في جو الانحراف و التشرد من شانه أن يخلق لنا مجرمي الغد باحتراف،وهذا الجو من شانه أن يؤثر سلبا على الطفل بل و المجتمع ككل، مما يحتم البحث عن الأسباب التي تقف وراء الظاهرة وتأثيراتها خاصة في المجتمع الجزائري،والذي يعتبر من المجتمعات المتأثرة بظاهرة تشرد الأطفال ،و هذا ما جعلنا نحاول الإجابة عن إشكالية أسباب تشرد الأطفال و أثاره و التفسيرات التي قدمت لهذه الظاهرة في فقرتين).

كلمات مفتاحية: التغير الاجتماعي.، تشرد الأطفال.، الانحراف.، الأطفال.، المجتمع.

Abstract

Social change is a characteristic common to most societies, resulting from various conditions that compel these societies to change automatically. As a result of this change, new phenomena emerge within

the society while others disappear. What truly concerns societies are the negative phenomena that hinder their proper development. Among these negative phenomena is homelessness, which poses a threat to the very structure of societies on all levels. This phenomenon is often linked to other deviant behaviors such as begging, drug abuse, prostitution, and so on

Moreover, this issue affects a crucial segment of society—children—making the homeless child a potential promoter of crime and deviance through the acts they engage in. Most of the activities carried out by homeless children are illegal or criminalized by law, especially considering their young age, such as begging and others. Growing up in an environment marked by deviance and homelessness is likely to produce tomorrow's professional criminals.

Keywords: Social change; Child homelessness; Deviance; Children; Society.

* بناولة محمد

1. مقدمة:

المقصود الاصطلاحي للتشرد هو انه يدل على خروج الفرد من الجماعة هائما لا ينوي على شيء و لا يعرف له حال ، ولا يستقر له مأوى ،و المتشرد هم من لم يكن له محل إقامة مستقرة و لا وسائل للعيش كما انه من دون حرفة معينة أو دائمة. (يحي، 1998، صفحة 45)

ويقال على لسان العرب تشرد القوم في الأرض أي تفرقوا و عاشوا عيشة من ليس له مسكن ولا وسائل للعيش، كما يقصد بها تشرد القوم أي تفرقوا ومن تشرد أي هام على وجهه و تاه . (مسعود، 2003، صفحة 43)

هذا في ما يخص التعريف الإصلاحي للتشرد لكن نحن بصدد تفسير ظاهرة الأطفال المتشردين و لذلك وجب أن تعطي تفسير معنى الحدث المتشرد و الذي يقصد به الحدث المعرض للانحراف ، ويعيش خارج أسرته الطبيعية نتيجة ظروف خارجة عن إرادته ، وهو شخص يعتمد على نفسه عن طريق القيام بأعمال هامشية أو أعمال غير مشروعة لأجل كسب قوت يومه كالتسول آو بيع السجائر أو السرقة أو الدعارة.....الخ[3]. (الطالب، 1998، صفحة 86)

ومنه نستنتج أن التشرد عند الأطفال هو سلوك انحرافي يلجا إليه الطفل ومن خلاله يقوم الطفل بمغادرة الأسرة التي يعيش فيها و كذا يتخلى عن الدراسة و يتجه إلى الشارع و يتخذ

منه المأوى أو الملجأ نيابة عن الأسرة ، و يتخذ من الجماعات المتشردة أو المنحرفة جماعته مكان أفراد أسرته.

2 :أسباب التشرد:

إن لكل ظاهرة أسباب تؤدي إلى ظهورها و انتشارها أو استفحالها في مجتمع معين ، وظاهرة تشرد الأطفال تعد نتيجة عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه الظاهرة و انتشارها بشكل واسع و عليه أهم أسباب ظاهرة التشرد هي كالتالي:

2-1-التفكك الأسري :إذ يعتبر التفكك الأسري من أهم العوامل المؤدية إلى انحراف الأطفال و تشردهم ،فالأسرة المفككة أو المتصدعة أيا كان سبب تفككها يتولد عنها اضطراب نفسي لدى الطفل و عدم الاستقرار داخل الأسرة يدفع الطفل إلى الانحراف و التشرد، كما أن نوع التفكك يعد ذا أهمية كبرى في انحراف و تشرد الأطفال من عدمه ، فالأسرة التي تفكك مثلا بسبب وفاة احد الوالدين لا يكون لها نفس التأثير أو المساهمة في الانحراف مقارنة بالأسرة التي تتفكك بسبب الطلاق أو الانفصال[4]. (سبخاوي، 2008، صفحة 76)

إن التفكك السيكولوجي للأسرة و المقصود به التصدع الذي يبدو من خلال إدمان الخمر ،المرض العقلي أو النفسي، الاضطراب الانفعالي للآباء ،و المناخ الأسري المتمثل في الشجارات و الصراعات و اضطراب العلاقة بين الوالدين يعتبر ذا أهمية كبيرة في الانحراف لدى الأطفال وهروبهم من الجو الأسري ففي دراسة قام بها story في ألمانيا على 144 حدثا منحرفا وجد أن نسبة 36% من الحالات كانت العلاقة الزوجية بين الأبوين بالغة السوء.

و بهذا يعتبر التفكك الأسري عاملا أساسيا في انحراف الأطفال و تشردهم فالأسر التي تسودها الشجارات و الانحرافات لا يجد فيها الطفل الراحة اللازمة ، كما انه يجد نفسه مهملا و بدون رعاية فيتخذ من الشارع ملجأ له لكسب قوته أو سد حاجاته التي لم توفرها له الأسرة ، كما انه يلجا إلى الشارع في رحلة البحث عن الجماعة التي توفر له الجو العاطفي اللازم له و التي يجد فيها من يسمع صوته فيها ، و الجزائر من بين دول العالم التي تنتشر فيها ظاهرة التفكك الأسري إذ يعد الطلاق احد أشكال التفكك الأسري فقد أشارت إحصائيات وزارة العدل بعام 2009 انه قد بلغت الحصيلة السنوية في الجزائر حوالي 14000 ألفا حالة طلاق سنويا،مما يشير إلى أن نسبة التفكك تبقى عالية في المجتمع الجزائري و هذا انعكس سلبيا على أطفالنا بالدرجة الأولى.

2-2-تدني المستوى الاقتصادي:

يعتبر تدني المستوى الاقتصادي للأسرة من الأسباب التي تؤدي بالأطفال إلى التشرد و الانحراف بسبب تدني المستوى الاقتصادي للأسرة بسبب الفقر أو البطالة ، وكذا عدم توفر السكن اللائق الذي يتوفر على المرافق الضرورية للطفل على غرار توفر الغرف لفسحة

للعب ...، و لجزائر من بين الدول التي يعاني أفرادها من ظروف اقتصادية سيئة من حيث حجم ظاهرة الفقر و كذا البطالة

فالبطالة تدفع بالآباء إلى الهجرة الخارجية تاركين أبنائهم دون الرعاية الوالدية ، و في كثير من الأحيان يدفع الفقر بالأسر إلى الزحف من الريف إلى المدينة مما يسبب لهم فقدان السكن و العمل، فتبقى هذه الأسرة متشردة في الشارع دون مأوى مما يكون حافزا أو سببا في توجه الأطفال إلى الشارع و تشردهم ، بحثا عن تحقيق لقمة العيش ،أو البحث عن جماعة قد تكون أحسن من أفراد الأسرة التي يعيش فيها و التي حسب نظره هي أسرة عاجزة لم توفر له حتى الضروريات التي يحتاجها.

الأسباب الذاتية للتشرد:إن العوامل الذاتية متعددة و لها علاقة بالطابع الداخلي أو النفسي للطفل وان هذه 2-3العوامل لها ارتباط وثيق بالتكوين الطبيعي و النفسي للطفل فالعوامل الذاتية لتشرد الأطفال تختلف عن العوامل الذاتية لتشرد الكبار ومن بين أهم الأسباب الذاتية لتشرد الأطفال نذكر منها التالي:

-المراهقة:إذ تعتبر هذه المرحلة حساسة في حياة الطفل و تتميز بكون المراهق يعيش داخليا صراعا بين استقلاليته عن أسرته والاعتماد عليها ،و إن الطفل في هذه المرحلة تكون له الرغبة في الانطواء على النفس وهذا نتيجة عدة أسباب أهمها الخجل الذي يؤدي بالطفل إلى التقوقع و الانسحاب عن المجتمع،ويرى احد المختصين إن هناك بعض المشكلات التي تظهر في مرحلة المراهقة مثل الانحرافات الجنسية و الميل الجنسي لأفراد من نفس الجنس و الجنوح و عدم التوافق مع البيئة و السرقة و الاعتداء....الخ[5]. (المزغني، 2008، صفحة 34)

وان هذه الانحرافات تحدث نتيجة حرمان المراهق في المنزل و المدرسة من العطف و الحنان و الرعاية و الإشراف و عدم إشباع رغباتها و أيضا لضعف التوجيه الروحي و بالتالي تكون المراهقة من اخطر المنعطفات التي يمر بها الطفل.

هذا وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن هناك ثوابت تبرهن وجود روابط قوية و الجنوح و الفترات التي يمر بها الإنسان في حياته، وان من أهم مراحل الإنسان هي مرحلة الطفولة و ما تتميز به من خصائص ، فالأطفال عموما يمرون بمرحلة المراهقة و هي الفترة الممتدة من الاحتلام إلى سن الرشد ،و تعني كذلك الاقتراب من النضج الجسمي و العقلي و النفسي و الاجتماعي[6]. (زهران، 1974، صفحة 87)

ومن خلال ما سبق يتضح لنا إن الطفل في هذه المرحلة يكون في حالة غير عادية أو مرحلة مهمة فالطفل في هذه المرحلة تكون له القابلية أو الجرأة للقيام بأي عمل سواء كان سوي أو غير سوي ، خاصة إذا وجد الجو المناسب أو إذا كانت عليه ضغوط تحتم عليه القيام بتلك الأفعال ، فقد يتشرد الطفل في هذه المرحلة أو يتوجه إلى حياة التشرد ،فنتيجة بحثه عن

الاستقلالية أو نتيجة بحثه عن الجو الآمن الذي يخلصه من الضغوط داخل الأسرة كما أن تصرفات الطفل تتميز بالتهور في هذه المرحلة مما يجعله يتعرف بجماعات منحرفة تجره إلى التشرد و الانحراف .

الشعور بالظلم: يعتبر هذا العامل من بين العوامل الهامة التي تجعل الطفل ينحرف أو يهرب من المنزل أو يتشرد...الخ و هذا حسبما يؤكده الخبراء نتيجة غياب القدرة على التحمل و على الصبر لدى الأطفال و كذا عدم كفاية تشبعهم بالقيم الأخلاقية و الروحية التي تغرس فيهم واقع التفاوت بين الأشخاص من حيث القدرات....الخ.

و هنا تجدر الإشارة إلى أن الطفل الذي يشعر بالظلم غالب ما يكون رد فعله عنيف أو من خلال القيام بأعمال لا مشروعة جراء الانتقام من الغير ، وعدم القدرة على كبح الأطفال ما بداخلهم فيكون سلوكهم منحرفا و مخالفا للقانون و معاديا للمجتمع.

فانحراف الطفل و قيامه بأفعال لا مشروعة هي في الواقع تعبير عن مجموعة من المؤشرات التي تؤدي بالطفل إلى الإحساس باليأس و الإحباط، فهذا الإحباط في الواقع هو جراء عدة أسباب من أهمها الشعور بالظلم في المحيط الأسري و عدم القدرة على تحقيق المراد ،وقد يصل الأمر إلى بلوغ الحد الأقصى في بعض الحالات فيتجرا الطفل على محاولة الانتحار بحكم ما يسببه الشعور بالظلم من اختلال في توازنه النفسي[7]. (المنشاوي، دت، صفحة 56)

يقول احد المختصين في هذا المجال –إن مشهد الطفولة العارية المتشردة ضحية العصابات الإجرامية مثيرا جدا ، فالتلفزة تعرض انحطاط شباب ريو ديجانيرو و الذين يهيمون على وجوههم لاهثين خلف لقمة العيش مادين أيديهم لعلهم يظفرون ببعض القطع النقدية تمكنهم من شراء ما تطلبه أجسادهم الهزيلة من مخدر بخس.....الخ.فكل أشكال هذه الانحرافات ما هي إلا جراء ظروف قاهرة تعرض لها الطفل سواء في محيط الأسرة أو خارجية رمت به إلى حضن أوساط الجريمة و الانحراف.

-**التسرب المدرسي:**و الذي يعد من أسباب انحراف الأطفال و خروجهم من البيت مبكرا و التوجه إلى الشارع.

-كما أن الأطفال المتشردين هم من عديمي المأوى من الأيتام و كذا الأطفال الغير شرعيين و الذين فقدوا الاتصال مع عائلاتهم نهائيا بسبب النزوح و ....الخ

-المعاملة الوالدية القاسية و التي تدفع الأطفال إلى الهروب من البيت و التوجه إلى الشارع.

-الزيادات السكانية الكبيرة في كثير من الدول و التي تنجم عنها العديد من المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية و البطالة و عدم توافر السكن.

-ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب الأوضاع الأمنية و غيرها ....مما يؤدي إلى ظهور الأحياء الفوضوية الفقيرة و المفرزة لشتى أنواع المشاكل و الانحرافات[8] (خليل، 2003، صفحة 98)

-حجم الظاهرة في الجزائر

تعد ظاهرة التشرد من بين الظواهر القديمة في المجتمع الجزائري ،و يعود ذلك إلى العهد الاستعماري فقد سجلت حالات تشرد في العهد الاستعماري و نتيجة لعدة أسباب أهمها السياسة المتبعة من طرف الاستعمار الرامية إلى تفقير و تشريد الجزائريين ،ومعظم الحالات ظهرت في أوساط الأطفال الذين كانوا يجوبون الشوارع الجزائرية و الساحات العامة و يبيعون الجرائد بحثا عن لقمة العيش ، كما أن فئة الشباب كانت هي الأخرى من أكثر الفئات تشردا نتيجة مطاردة السلطات الاستعمارية لهم ،و تشير الأرقام و الإحصائيات في ذلك الوقت إلى 3189متشردا سنة 1955 ، هذا فيما يخص الحقبة الاستعمارية أما بعد الاستقلال فقد بقيت ظاهرة التشرد ظاهرة للعيان ،و هذا نتيجة عدة أسباب أبرزها وجود أطفال يتامى و أصحاب عاهات عديمي المؤوى المتشردين، وبهذا يتضح أن التشرد في الجزائر من المراحل السابقة كان نتيجة التحولات السريعة التي شهدها المجتمع الجزائري ، كما أن القيم الاجتماعية القديمة لم يبقى له نفس الدور و التأثير بسبب ظهور قيم جديدة مما تسبب في ظهور عدة انحرافات[9]. (مصطفى، 1967، صفحة 64)

هذا و قد تطورت ظاهرة التشرد في السنوات الأخيرة أو العشرة سنوات الأخيرة فحسب وزير العمل و الحماية الاجتماعية السابق أبو جرة سلطاني ،فقد سجلت الإحصائيات سنة 2001 حوالي 2000 متشرد لا تتكفل الدولة سوى بألف منهم الذين يتجولون بشوارع العاصمة.

و بعد فترة تبنت وزارة التضامن الوطني إحصائيات حول ظاهرة التشرد فقد أشارت في مجملها إلى أن عدد المتشردين من بداية2004 إلى غاية بداية سنة2007 قد بلغ 29 ألف و 148 متشردا في شوارع العاصمة وحدها من بين هؤلاء 1807 طفل تتراوح أعمارهم بين 01و 09 سنوات.

و كل هذه الأرقام لا تعبر عن الواقع الحقيقي لظاهرة تشرد الأطفال بسبب نقص الدراسات و الإحصائيات المقدمة حول الوضع الحقيقي.

و إن ارتفاع نسبة تشرد الأطفال في المجتمع الجزائري راجع إلى عدة أسباب أهمها الفقر و البطالة ، أي تدني المستوى المعيشي كما أن الحالة الأمنية أو العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر كانت من أسباب تفاقم هذه الظاهرة نتيجة النزوح الريفي نحو المدن مما أدى إلى ظهور الأحياء القصديرية بكثرة بسبب أزمة السكن ، كما أن هذا الوضع زاد من تفاقم ظاهرة البطالة و الفقر نتيجة فقدان الكثير من العائلات لنشاطاتها التي تمارسها في الأرياف فكل هذا

ساعد إلى تفشي هذه الظاهرة و سرعة انتشارها بهذا الشكل ،و بالإضافة إلى هذا كله الوضعية الحالية للأسرة الجزائرية و الاهتزازات التي أصابتها.

3:أثار التشرد

3-1آثار التشرد على الفرد :إن للمتشردين خصائص تميزهم عن باقي الشرائح الأخرى في المجتمع خاصة الأطفال المتشردين الذين لهم الخصائص تميزهم عن باقي الأطفال الآخرين و هذه الخصائص هي كالتالي:

-سوء التوافق:إن المقصود بالتوافق هو الانسجام و التكيف و المشاركة و هذه كلها تقابل المصطلح الانجليزيconfarmity وهي كلمة تعني التقارب ، وهذا فيما يخص التوافق ومن خلال ما ذكرناه عن التوافق فان سوء التوافق معناه عدم الانسجام و عدم التكيف ، فهو عكس التوافق و هذا حسب تعريف مصطفى فهمي[10]، (موسى رشاد، 1987، صفحة 104)إذن إن المتشردين عامة و الأطفال المتشردين خاصة يعانون من مشكلة سوء التكيف و التوافق داخل المجتمع و هذا يتضح من خلال علاقاتهم الاجتماعية في المجتمع.

-القلق:يعرف القلق بأنه استجابة انفعالية تتمثل في شعور غامض على شكل توقع عقاب أو حدوث أمر خطير وهو شبه الخوف في كثير من أعراضه، لكنه يمتاز عنه بأنه خوف من مجهول ولا أساس له من الواقع[11].

فعدم قدرة المتشردين على إشباع حاجاتهم تدفعهم إلى التوتر و القلق فالحاجة تثير في الفرد نوعا من التوتر و القلق و يجعلانه يبحث عن الهدف للتخفيف من حدة التوتر فالطفل المتشرد يكون دائما في صراع وتوتر و قلق دائم سببه عدم توفر الحاجات التي تلزمه فهو يبحث عن الطعام طيلة اليوم وكذا الحال بالنسبة للباس و مكان المبيت و غيرها ،فكلها حاجات يجب أن يوفرها الطفل المتشرد لنفسه باعتبار انه مسؤول عن نفسه و ليس هناك من يرعاه و يخفف عنه هذه الضغوطات التي يتعرض لها و التي تفوق قدرته النفسية و العقلية و الجسمية.

-العدوان:يعرف العدوان بأنه محاولة لتغطية الشعور بالإحباط و الدونية و الطفل العدواني طفل قلق يخرج عن الجماعة و يعتدي عليها ويصب عدوانه على غيره بالسب و الشجار لأتفه الأسباب و الطفل الذي يتعرض للنبذ و القسوة و يتعرض لنظام تنشئة صارم و متضارب قد يصبح عدوانيا [12]. (خليل، 2003، صفحة 76)

ومن هذا يتضح لنا أن الطفل المتشرد قد يكون عدوانيا في بعض الأحيان اتجاه الآخرين نتيجة لشعوره بالإحباط و كذا شعوره بالظلم من طرف الآخرين لأنه لا يعيش نفس العيشة مثلهم ، كما أن معظم الأطفال المتشردين تعرضوا لتنشئة اجتماعية غي سوية و هذا ما يبرر حتمية قيامهم بسلوكيات عدوانية.

-انخفاض تقدير الذات:يعرف زهران الذات بأنها تكوين معرفي منظم و متعلم للمدركات الشعورية و التصورات و التعميمات الخاصة بالذات وبلورة الفرد و يجعله تعريفا نفسيا لذاته،و في دراسة عن تقدير الذات عند المتشردين تبين من خلالها أنسوء تقدير الذات كان شائعا عند معظم المتشردين الأطفال كما أشارت الدراسات المذكورة أن البنات المتشردات كن أكثر تقديرا لذاتهن من الذكور[13]. (مصطفى، 1967، صفحة 55)

3-2آثاره على المجتمع:

-التسول:فالتسول هو ظاهرة اجتماعية مرتبطة بظواهر أخرى مثل الفقر و تدني المستوى الاقتصادي، فالمتسول عادة يدرجه البعض نطاق التشرد ،و يدخله البعض ضمنيا في الانحراف غير الحاد، الذي لا يتضمن الجريمة و إن كان ينطوي على مظهر من مظاهر السلوك السيئ.

و المتسول هو من يمد يده طالبا المساعدة، فهو من يسال الناس العطاء و الإحسان–سواء مساعدة تتضمن طلب المال أو الغذاء و اللباس ....-و هو يقوم بهذا في الطريق العام أو الأماكن العمومية أو في الشوارع العامة.

وبهذا يعتبر التسول مرتبطا ارتباطا وثيقا بظاهرة التشرد ، فهو يعتبر نشاطا من الأنشطة التي يمارسها المتشردون ، إذ عادة يمارس المتشرد التسول نتيجة عدة أسباب أهمها أن المتشرد لا يملك مهنة يقتات منها ، لذا يلجا إلى التسول أو طلب العطاء من المارة في الشوارع و الساحات العامة ،و بهذا يتضح لنا أن الطفل المتشرد خاصة ليس هو متشردا فقط بل هو مروج لعد ظواهر سلبية أخرى في المجتمع فهو بتشرده منحرف و يشكل تهديدا على نفسه و الآخرين كما أن بتسوله يساهم في تفشي ظاهرة سلبية خطيرة أخرى.

-الإدمان:يعتبر الإدمان من الظواهر التي تنتشر في أوساط المتشردين و يعرف الإدمان لغة بأنه(الإدمان مصدر الفعل أدمن ، و المقصود اعتياد وتعود الإنسان على شيء معين بغض النظر عن نفع أو ضرر هذا الشيء).

و الإدمان المقصود به عندنا هو الإدمان على الكحول أو المخدرات ومنه فهو حالة نفسية ذات أعراض جسمانية التي تظهر نتيجة تفاعل المخدر مع الجسم باختلاف السلوك و تكون مصحوبة بالدوافع لأخذ هذه المادة باستمرار.

إذ تعتبر الفئة المتشردة مدمنة خاصة على المخدرات بشتى أنواعها ،إذ يعتبر الطفل المتشرد عامة مدمن أو يمارس أنشطة لا مشروعة كالسرقة و الدعارة فيلجا الطفل المتشرد إلى الإدمان عادة لأنه يرى في ذلك ترويحا عن النفس أو لكي ينسى همومه و الظروف الصعبة التي يعيشها في الشارع ، فيلجا إلى هذا الفعل كما أن انضمام الطفل إلى الجماعات المتشردة يجره إلى الإدمان جراء تعاطي تلك الجماعات للمخدرات أو المسكرات ..الخ .

وهذا ما يكون له التأثير السلبي عل الفرد و المجتمع عامة ، إذ أن للإدمان أضرار على الطفل سواء من الناحية العقلية أو النفسية أو الجسمية، كما يكون له التأثير السلبي على المجتمع إذ يعتبر الطفل المدمن خطرا على الآخرين نتيجة ارتكابه أفعالا إجرامية وهو تحت تأثير المخدرات أو هو فاقد الوعي.كما أن الإدمان يجعل من الطفل عرضة إلى الانضمام إلى العصابات الإجرامية و التي تتخذ من هؤلاء المتشردين كمروجين لمنتجاتهم و تستعملهم في شتى أنواع الجريمة المنظمة.

4النظريات المفسرة:

1-4-نظرية الاختلاط التفاضلي: يعتبر العالم سوذرلاند رائد هذه النظرية ،و هي النظرية التي تنظر إلى الفرد على انه جزء من جماعته التي ينتمي إليها و بالتالي يتبنى كل مواقفها وتصرفاتها و اتجاهاتها ومن هنا فالفرد يتعلم كراهية القانون أو عدم احترامه من خلال نظرته لموقف جماعته من هذا القانون ،فإذا كرهت الجماعة القانون كره الفرد القانون،أما إذا قررت الجماعة احترام القانون أحب الفرد القانون واحترمه،ويبني رائد هذه النظرية نظريته على صورة تفسيرية للعملية التي تؤدي بالفرد إلى السلوك الإجرامي و الانحراف من خلال تسعة منطلقات أو فروض أساسية هي كالتالي:

- السلوك ألانحرافي يكتسبه الفرد ولا يورث و الاكتساب يكون بالتعلم.
- تتم عملية تعلم السلوك ألانحرافي من خلال الاتصال الجماعي.
-تتم عملية تعلم السلوك ألانحرافي في وسط الجماعة التي تكون بين أعضائها علاقة متينة.
- عملية تعلم السلوك لدى الفرد تتم بتشكل جانبا من ارتكاب الجريمة و يشمل التخطيط و التحضير وطرق ارتكاب الجريمة و إخفائها.
- تتم عملية الاتجاه الخاص بالدوافع و الميل من الأشخاص الذين يحبطون.
-يبدأ الفرد بالانحراف لما ترجع كافة آراء الجماعة التي ترى أن انتهاك القانون واجب.
-بيان العلاقات التفاضلية نسبيا بحسب أربع عمليات هي التكرار و الاستمرارية و الأسبقية وكذا العنف.
-تتضمن عملية التعلم أو تعلم السلوك المنحرف كل الآليات التي يتضمنها أي تعليم أخر و ذلك معناه أنها ليست عملية تقليدية.
-يعبر السلوك المنحرف عن حاجيات و قيم عامة.

وبهذا فان هذه النظرية ركزت على تأثير جماعة الرفاق و كذا جماعات الجريمة المنظمة و العصابات و دورها في عملية التأثير على الأطفال و الضغط عليهم و دفعهم إلى الانحراف و الجريمة ، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن الأطفال ينحرفون أو يرتكبون الجرائم نتيجة تأثرهم بأقرانهم من المنحرفين وقد أوضحت العديد من الدراسات منها دراسة gralanbowling و waklate على سبيل المثال صحة ما ذهبت إليه هذه النظريات في أن

الأطفال الذين لهم أصدقاء منحرفين هم الأكثر عرضة للانحراف و أكثر احتمالية لارتكاب الجريمة.

-نظرية التقليد:إن التقليد هو محور التفسير في نظرية التقليد و المحاكاة عند **قبريالتارد** و يتلخص رأي تارد في أن الأنماط السلوكية تنتقل بين الأفراد و الجماعة عبر عملية اجتماعية محددة وهي عملية التقليد أو المحاكاة لما يراه الفرد و يعيشه في بيئته و يشرح تارد و جهة نظره بالقول أن المحاكاة هي الظاهرة الاجتماعية الأولية ، كما يرى أن الجريمة و الانحراف ينتشران من خلال التقليد فكما العادات و الأنشطة الاجتماعية مثل اللغة و غيرها تنتقل بالتقليد كذلك الجريمة،كما يرى تارد أن المجرم ما هو إلا شخص شاءت ظروفه أن يتلقي و يعيش مع شخص أو جماعة تحترف الجريمة كما يجمعه معهم اتصال دائم و مباشر، أي لتكون عملية المحاكاة وجب أن يكون اتصال دائم و مباشر فالاتصال المباشر و الاستمرارية في الاتصال شرطان أساسيان لقيام عملية التقليد بدورها في انخراط الفرد في الجريمة، فطول المدة في الاحتكاك و الاتصال المباشر بالمجرمين هو الذي يجعل الجريمة تنتقل بينهم،كما أن المحاكاة بواسطة التعلم حيت يحاكي المقلد سلوك من يقوم بتقليده و يتعلمه عبر الوقت ، وان عملية التقليد و المحاكاة هو أن الشخص يقلد من يعتبرهم قدوة له ،أي قوة تأثير الشخص المقلد على الشخص المقلد،كما ركزت النظرية على دور الجيرة و الرفقة و المخالطة و في اكتساب السلوك الإجرامي .

إذن من خلال هذا المنطلق يمكن أن نقوم بعملية إسقاط و نرى أن الطفل المتشرد أو المنحرف عامة قد يكون له أصدقاء أو جماعة من الرفاق المنحرفين أو المتشردين ، ومن خلال عملية التقليد و المحاكاة يقوم الفرد بتقليد زملائه جراء اتصاله المباشر بهم و كذا تأثير هذه الجماعة على أفكاره فيقوم الطفل بتقليد سلوكيات زملائه و ينحرف أو يتشرد.

2-4-نظرية الإحباط: لقد صاغ جون دولار المبدأ العام الخاص بالعنف و الإحباط ،فقد قام هذا الأخير بتحليل استجابة طبقة السود للإحباط الذي تفرضه الجماعات البيضاء بالولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا ما مكنه من الكشف عن التأثيرات النفسية للتركيب الاجتماعي على تنظيم الشخصية و السلوك،وان أفكار هذه النظرية تتمحور حول الإحباط و دوره في خلق السلوك العنيف لدى الفرد،فهم يرون أن السلوك العنيف بصوره المعروفة يمكن إرجاعه إلى الإحباط ، إذ يمكن للمرء عندما يتعرض للإحباط أن يتقبل الموقف و يتكيف معه، فالفرد يتعلم منذ وقت مبكر، و خلال عملية التنشئة الاجتماعية أن يكبح جماح استجابته العدوانية الواضحة ، إلا أن ذلك لا يعني أن هذه الاستجابات قد تم كبحها أو تأخير حدوثها و إحلالها و إزاحتها و انحرافها عن هدفها المباشر المنطقي فانه لم يتم إلغاؤها.

الخاتمة:

وخلاصة القول أن هذه النظرية اعتبرت أن الإحباط سبب العنف وانه تزداد حدته كلما اشتد الشعور بالإحباط ،وان الظروف الخارجية التي تحدث الإحباط هي التي تفجر العنف وتولده سواء كان عدوان مباشر في مواجهته مع العامل المحبط أو غير مباشر في صورة انتقامية أخرى ضد الذات.

ومن خلال هذا يتضح لنا أن هذه النظرية تتناسب ومشكلة التشرد عند الأطفال باعتبار أن الطفل المتشرد قد يتعرض لعدة احباطات تساهم في خروجه من البيت نحو الشارع وهذا نتيجة الضغوطات التي ولدتها الاحباطات فمثلا أن الطفل الذي يرى انه يعيش في ظروف أسرية و اقتصادية لا تشابه نفس الظروف التي يعيشها أقرانه من شانها أن تولد لدى الطفل نوعا من الإحباط جراء عدم توفير الأسرة الظروف الحسنة التي تحقق طموحات الطفل مما يجعل الفرد يقوم بعدة سلوكيات منافية للسلوك السوي تعبيرا منه عن رفضه و عدم القدرة على احتمال ضغوطات الإحباط مما يجعله يلجا إلى التشرد أو الهروب من البيت بحثا عن ما يمكن أن يساعده على إيجاد البيئة التي يمكنها أن توفر له الإمكانيات التي تساعده على تحقيق طموحاته أو رفضه للواقع .

قائمة المراجع

1-أحمد يحي عبد الحميد، **الأسرة و البيئة**.الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998.
2-أحمد الطالب،**الجريمة و العقوبة**.الرياض،دار الزهراء،1998.
3جبران مسعود،**معجم الرائد**.ط1،لبنان، دار العلم للملايين،2003.
4-خديجة سبخاوي، التغير الاجتماعي و أثاره على تشرد المسنين:دراسة ميدانية في شوارع الجزائر الوسطى،رسالةماجستير،قسم علم الاجتماع،جامعة الجزائر،الجزائر،2007-2008
-5رضا احمد المزغني،**الظروف و لعوامل و المؤثرات المؤدية لانحراف الأحداث**.جامعة نايف للعلوم الأمنية،2008.
6-زهران حامد عبد السلام،**علم النفس الاجتماعي.القاهرة.**مكتبة الانجلو المصرية,**1974.**
-7عبد الحميد المنشاوي،**جرائم التشرد**.الإسكندرية،الكتاب الجامعي الحديث،دت.
8-فرح علواني خليل،**قانون الأسلحة و الذخائر و المراقبة و التشرد والاشتباه.**الإسكندرية،درا المطبوعات الجامعية ،2003.
-9فهمي مصطفى،**الصحة النفسية في الأسرة و المدرسة و المجتمع**.القاهرة:مكتبة دار الثقافة،1967.
10-موسى رشاد عبد العزيز،**مقياس الظاهرة للأطفال**.القاهرة:دار النهضة العربية للطباعة و النشر،1987.

طرق استغلال المياه بالمغرب والأندلس إبان العصر الوسيط

Methods of Water Exploitation in the Maghrib and al-Andalus During the Medieval Period

د.رافع رضا –د.قبلي عبد الله

[1] جامعة آكلي محند أولحاج البويرة (الجزائر)، benaoula@hotmail.fr

[2] جامعة آكلي محند أولحاج البويرة dalilazaoui4@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/5/5 تاريخ القبول: 2025/5/5 تاريخ النشر: 2025/6/11

ملخص:

تعددت طرق وأساليب استغلال المياه ببلاد الغرب الإسلامي بعدوتيه المغربية والأندلسية إبان العصر الوسيط، وبمختلف الدول القائمة على أراضيه، سواء تلك المياه الموجهة للشرب أو السقي أو للجانب الجمالي المعماري ، وانعكس هذا في الجانب المتعلق بالري: نظام الري المتوسط والكبير والصغير، ومن خلال الري بالتنقيط، وانعكس كذلك على المعماري متجليا من خلال إنشاء النوافير والبرك المائية والقناطر والأحواض المائية، أو من خلال القنوات والسواقي المائية، وانعكس أخيرا من خلال القوانين التي تضبط توزيع المياه وفض النزاعات، وتحلّ المشاكل الحاصلة جراء توزيع المياه، أو الإعتداءات الواردة في عمليات السقي سواء العرفية أو القانونية أو الشرعية (النوازل الفقهية) وستقف من خلال هذا البحث على أهم التقنيات والأساليب المتعلقة بطرق الإستغلال والتوزيع

كلمات مفتاحية: تقنيات.، المياه.، استغلال.، العصر الوسيط

Abstract

Water exploitation methods and techniques varied greatly in the Western Islamic lands—both in the Maghrib and al-Andalus—during the medieval period, across the various states that rose in these regions. This applied to water used for drinking, irrigation, or even for aesthetic and architectural purposes. These practices were reflected in different irrigation systems: large-scale, medium-scale, and small-scale. irrigation, as well as in drip irrigation techniques. The architectural impact was also evident in the construction of fountains, water basins, aqueducts, pools, channels, and

water conduits. Moreover, water management was governed by legal frameworks that regulated its distribution, resolved disputes, and addressed issues arising from irrigation practices, whether based on customary norms, legal regulations, or Islamic jurisprudence (as seen in fatwas and legal cases). This study seeks to explore the main techniques and methods related to water exploitation and distribution in this historical contex..
Keywords: Technologies; Water; Exploitation; Medieval Period.

* رافع رضا

1. مقدمة:

كان الماء ولا يزال عنصرا فاعلا في مختلف مناحي الحياة، وقد استفاد المشرق الإسلامي عموما ومصر بدرجة أقل على وجه الخصوص من وفرة من المؤلفات الإدارية وعدد معين من المحفوظات التي تنير الطريق لهذا الموضوع، والتي مكنت رسم صورة عن الواقع المائي، ومن أمثال المادة المتاحة نذكر أعمال كلود كاهين (1977)، أو تسوجيتاكا ساتو (1997) أو نيكولا ميشيل (2000). بالنسبة للمغرب والأندلس فإن الأمر يتطلب البحث عن أدنى معلومة مستقاة وذلك باستخدام النحت التاريخي في المصادر الجغرافية والتاريخية، وباستخدام جميع الأساليب العلمية والجمع بين جميع الأساليب. هذا النقص الوثائقي هو المسؤول إلى حد كبير عن الفراغ التاريخي الذي ميز دراسات المناطق الريفية في الغرب الإسلامي في العصور الوسطى (OUERFLLI & VOGUET, 2009, pp. 15-24)

2- أدوات السقاية وتخزين المياه:

ـ **الدالية** : والمقصود بها السانية ذات الرحى التي تدور عليها الدلاء الصغار والكيزان (المغربي، 1963، صفحة 265) ، يصفها ابن سيده أن عناصرها تتكون من الحيوان الذي هو أداة الجر، والآلة وهي الدلو، أو القربة، والحبل، والبكرة الخشبية، وقد عرفت طريقها لبلاد المغرب منذ زمن مبكر عندما حدثنا البكري عن الآبار بالدواليب بمدينة المهدية بتونس في العصر الفاطمي (صالح، 2021، صفحة 90)

استعمل سكان المغرب الأوسط هذه الوسيلة في سقي المزارع، وهناك إشارات دالة على ذلك فقرية بني وريفن كان لها كروم وسوان ومدينة الخضراء كانت ذات فواكه وسوان ولسوق كرام أيضا فواكه

ـ **السواقي :**

هي حاجز مضاعف من الجهتين يسيل فيه الماء مسافة بعيدة ويراعى في تشيدها الانحدار، وتمتد إلى بضع كيلومترات لتوسيع المسافة المسقية، وكان حفر السواقي من أهم الطرق التي لجا إليها السكان لنقل المياه (سليم و بن موسى، 2019، صفحة 106)

ــ **الماجل**: لا غرو أن عديد المؤلفين وحتى المتخصصين منهم "لا يفرقون بين مصطلحي صهريج وماجل، وذهبوا يستخدمون هذا عوض هذا دون حرج، في حين أن الصهريج وهو كلمة فارسية تعني الحوض الذي يجتمع فيه الماء على أرض صلبة"، أما الماجل فالذي يجتمع فيه الماء فإذا بزغ خرج منه (عميرة، 2008، صفحة 141) ويكون على ضربين أولهما أن يكون مدفونا، ومن الشواهد التاريخية القليلة التي وقفنا عليها في ذكر مصطلح هذا النوع من الماجل ما ورد في رسالة صاحب الأحباس بسوسة إلى الخليفة الفاطمي المعز لدين الله الفاطمي حين وجد بدار الصناعة على سبعة مواجل أولية متقنة العمل، ينفذ بعضها إلى بعض وكانت مدفونة تحت الأرض، إلا أنها تحتاج إلى بعض الإصلاح وإلى صهريج يجري منه الماء إليها، وأنها متى امتلأت ماء استغنى به أهل المدينة عمّا هو خارج منها وكانت ذخيرة للمراكب ولغير ذلك مما يحتاج إليه ... (المغربي، المجالس والمسايرات، 1978، صفحة 531) والضرب الثاني من المواجل أن يكون مغطى بقبو، ومن الشواهد التاريخية على هذا النوع ما ذكره أبو عبيد البكري بصدد الحديث عن قرطاجة "بوجود قبو عظيم لا يدرك الطرف آخره ...فيه سبعة مواجل للماء كبار تُعرف بمواجل الشيطان، فيها ماء قديم لا يُدرى متى دخلها (عبيد، د ت، صفحة 45)

وفي نفس السياق أشار الإدريسي إلى أن شرب ساكنة القيروان كان من ماء الماجل الكبير الذي بها وهو مبني على تربيع وفي وسطه بناء قائم كالصومعة، وذراع كلّ جهة منه مائتا ذراع ... (قرني، 2012، صفحة 108)

-الصهاريج :

الصهاريج هي أحواض مصنوعة من صخور معينة إضافة إلى بعض المواد الأخرى التي تتميز بالصلابة، وتستخدم في تخزين المياه المجلوبة من مسافات بعيدة لتستخدم لأغراض عديدة كالسقي والري (قرني، المجتمع الأندلسي في عصر بني أمية 138-422ه، 2012) فقد ورد عند السراج مسألة عن رجل له منبع ماء بأرضه وينحدر من عند أراضي أناس آخرين فيسقون به، وقد كان الماء كثيرا، والآن أراد صاحب المنبع أن يصنع صهريجا يجتمع له فيه الماء لسقي أرض، ثم يرسل ما بقي لمن تحته فمنعه من تحته، فهل له ذلك أم لا ؟ فأجاب: أنه يمكن لصاحب المنبع من بنيان الصهريج في أرضه كما ذكر، ويكون هو أولى بالسقي من غيره، ويرسل ما فضل عنه إلى من تحته (المهدي، 2014، صفحة 223) وقد بينت المصادر المتاحة أن أرض الأندلس قد عرفت هذه الأحواض بكثرة، بالخصوص في غرناطة حيث تحدق بها الأشجار وأنابيب المياه (التلمساني، 1968، صفحة 475)

-الأحواض والبحيرات:

يفيدنا الفقه الإباضي الوارد في التصانيف الموثوقة أن هناك طرقا مستخدمة للتوزيع العادل للمياه، حيث بعد أن تجمع في مكان واحد، سواء على شكل بحيرة أو حوض يتم تفريغه في مساقي مستوية غير مرتفعة لتضمن التوزيع العادل للمياه (لفرسطاطي، 1997، صفحة 112)

-المياه الجارية:

يفيدنا عبد الواحد المراكشي بذكر لأهم الوديان والأنهار المتواجدة ببلاد الغرب الإسلامي خلال القرن 5-6-7 هـ، ومن أهمها نهر بجاية الذي يسمى الوادي الكبير، هو متنزهها وعليه بساتينها وقصورها. ونهر فيما بين تلمسان ورباط تازا يدعى وادي مُلْوية. ونهر يدعى سَبُو، هو محيط بمدينة فاس من شرقها وغربها ويجاور نهرَ سبو هذا نهرٌ آخر كبير يسمى وَرْغَة. وهذان النهران ينصبان إلى البحر الأعظم. وفيما بين مكناسة وسلا نهر يدعى بَهْتا، ونهر سلا وفيما بين سلا ومراكش، وعلى ثلاث مراحل من مراكش، نهر عظيم يدعى أم ربيع، ينصب من جبال صنهاجة من موضع يدعى وانْسِيفَن، يصب في البحر الأعظم أيضًا (يقصد البحر المتوسط ونهر على أربعة أميال من مراكش، عليه قنطرة عظيمة، يسمى تانسِيفت ونهر سوس الأقصى. ونهر ببلاد حاحة، يسمى شَفْشَاوَة (عبدالواحد، 1949، صفحة 169) فالأنهار المتواجدة ببلاد المغرب كانت تصب إما في البحر الرومي كما كان يسمى، أو في المحيط الأطلسي، وعادة الأنهار الطويلة هي التي تصب هناك،" وكانت مياه الأنهار صالحة لسقي جميع أنواع النباتات، سواء في العدوة المغربية أو الأندلسية (أبو عبد الله محمد بن أبوبكر، د ت، صفحة 104)

-المياه الجوفية (الآبار)

يصنف ابن البصال المياه حسب طبيعتها إلى مياه ثقيلة ، ومياه خفيفة ، وكذلك إلى رقيقة وسخينة، وعذبة وكريهة (ابراهيم)، 1955، صفحة 75) لهذا ليست كل المياه الجوفية صالحة ومطلوبة كحال مياه الأمطار، "واستغلال المياه التي تحت الأرض هو نموذج مثالي لمواجهة الظروف البيئية والإنسانية الخاصة بنقص الماء مع التطورات الهيدروليكية في العالم الوسيط

وقد أشارت المصادر المتوفرة لكثير من الآبار الموزعة على بلاد الغرب الإسلامي عموما، ووصفت أحيانا بالكثرة، وأحيانا بالقلة، وبالبعد عن القعر أو قربه، وحدد عمق بعضها بالقامات، ووصفت مياهها بالعذبة أو المعينة أو الشربية أو الزعاقة، أو بغير

العذبة، أو الملحة، أو بالنميرة (الصافية)، وبعضها وصف أنها لا تتوقف أو لا تغور، وأشير إلى ما كان يسقى على مياه تستخرج منها بالسواني (الشريف، 1983، صفحة 215)

ونشير هنا أن الآبار في الأراضي الصحراوية كانت خير دليل لتحديد معالم الطرق في الصحاري المغربية، حيث كانت تمثل محطات ضرورية للقوافل التجارية لترتاح بها وتتزود بالمياه لتشرب ويشرب منها حيواناتها، لهذا كانت الجيوش تلجأ لحفر عدة آبار بهذه المسالك خشية هلاك قواتها عند التنقل بأعداد كبيرة (عميرة، الآبار وطرق استغلالها ببلاد المغرب في العصر الوسيط،، 2009، صفحة 177)

-التشارك في الماء والنزاعات الناشبة:

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ ويبنى توزيع المياه على مبدأ العدل والمساواة، وفق مبادئ الدين من جهة، ومن جهة ثانية وفق الأعراف المتعارف عليها والتي سرت في شتى بقاع العالم الإسلامي شرقه وغربه، "وقد ساهمت المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك طبيعة السوسيولوجية (سواء في المغرب أو الأندلس) في تثبيت الأعراف وترسيخها، الأمر الذي جعل هامشا تشريعيا وقانونيا مُلأ بالعادات

من أمثلة الأعراف ما كان بحاضرة وارجلان نقدم هنا بعض الأمثلة التي تساعدنا أكثر على فهم آلية توزيع مياه العين كل حسب حصته. فإذا كان الفلاح عنده مائة وعشرون خروبة، هذا يعني أن له يوم كامل من السقي، كأن يكون يوم الجمعة مثلا، فيبدل الماء في يوم الجمعة الأولى من طلوع الشمس إلى غروا، وتسمى خروبة بيضاء؛ لأن حصته بالسقي كانت بالنهار، وفي الجمعة الثانية يبدل من غروب الشمس الى طلوعها، و تسمى خروبة سوداء، لأن حصته هذه المرة كانت بالليل. وإذا كان له ستون خروبة، يعني نصف اليوم في الجمعة، يبدل هذا الفلاح في الجمعة الأولى من الصبح إلى الزوال، وفي الجمعة الثانية لا يكون له نصيب من الماء، وفي الجمعة الثالثة يبدل من الزوال الى الغروب، وفي الرابعة يبدل الليل كله، أي من غروب الشمس إلى طلوعها، فيجتمع له نصفان، فيعوض الجمعة التي لم يسبق فيها، و سبب هذا الاستثناء أن الليل لا يقسم في عرف أهل وارجلان (عيسى،، 2012، صفحة 104) .

ومن أمثلة الأعراف كذلك أن الماء مرتبط ارتباطا وثيقا باستغلال الأرض، "فالذي لا يملك أرضا أو يحوزها بأي شكل من أشكال الاستغلال لا حق له في الماء باستثناء حق الشرب المعلوم وبعض الاستعمالات المنزلية، فإن باع أرضه باع نصيبه فيها من الماء الذي كان له.

لكن هذا الأمر ليس بالمطلق، فقد أفادتنا كتب النوازل الفقهية بكثير من المشاكل والنزاعات التي كانت تنشأ من توزيع المياه، حتى قالت المصادر الوسيطة أنه إذا رأيت القوم يتخاصمون وقد علا بينهم الكلام، فاعلم أنهم على أمر الماء (المراكشي،

1985، صفحة 338) ،فالسكان الأسافل كما يسمون يشتكون من السكان الأعالي الذين أوقفوا عنهم وصول الماء، وسكان البوادي وسكان المدن بسبب المجاري المائية وغيرها من النزاعات، فابن الرامي يوضح هنا أن الأعالي أحقّ بالماء مثل أن يكون حاجتهما للماء لطحن الأرضي وسقي الشجر، فالأعلى كله أحق بمنفعة الماء كما أقرّ بذلك الفقهاء، وفي حال توفرت المياه واستكفى الأسفلون يحق للّأعلين هنا سقي باقي المزروعات (اللخمي)، 1983، صفحة 230)

ومنها خصام الفلاحين مع الرحويين حول من له الأحقية في الماء، تلك المسألة التي سأل فيها عياض القاضي حول أصحاب الجنان الذين خاصموا رجلا من أهل الأرحاء، وزعموا أن لا حق له فيه، وأن أرحائهم سبقت إلى حوز الماء وعليه بناها وطحنت به سنين كثيرة، فاثبت القوم شهادات من قبله أنهم يسقون من الماء المذكور جناتهم قبل أن ينشأ أصحاب الأرحاء (القرطبي، 1987، صفحة 1286)

وإذا كانت الأندلس قد عرفت بمحكمة المياه ببلنسية والتي تعود لعصر الخلافة الأموية وبالضبط لفترة الحكم الثاني، وهي موجودة ليومنا، هي هيئة محلية أهلية لا حكم فيها للسلطة القائمة، وحكمها نافذ، يمثل المحكمة 08 أعضاء يرأسهم الأكبر سنا، لهم زي رسمي يرتدونه، عرفهم أن يستمعوا للمدعي والمدعى عليه، وكذا شهادة الشهود، ويستعينون بمن لهم خبرة في أمور السقي قبل أن يصدروا أحكامهم، التي لا تخضع للاستئناف، وللمحكمة مأمور قضائي مكلف بالإجراءات الضرورية المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة من محكمة المياه (بنحمادة، 2008، صفحة 43) فإننا لن نجد ما يشبه هذا في أقاليم المغرب الإسلامي بنواحيه الثلاث.

3خاتمة

ويبقى موضع استغلال المياه ببلاد الغرب الإسلامي لمزيد من الدراسات الجادة، خاصة من خلال كتب العقود والوثائق العدلية والنوزال الفقهية، التي تميط اللثام على كثير من الجزئيات التي مازال يشوبها الغموض.

يتبيّن من خلال ما سبق أنّ موضوع استغلال المياه في بلاد الغرب الإسلامي لا يزال بحاجة ماسّة إلى المزيد من الدراسات الجادّة والمتخصصة، نظرًا لما يكتنفه من تعقيد وتشابك بين الأبعاد الفقهية والاجتماعية والاقتصادية. فرغم ما أُنجز من بحوث في هذا المجال، لا تزال كثير من الجوانب الجزئية غامضة وغير مستوفاة، خصوصًا ما يتعلق بأنماط الانتفاع، وآليات التوزيع، وصيغ التعاقد، وطبيعة النزاعات المرتبطة بالماء وطرق تسويتها. لذا تبرز ضرورة العودة إلى مصادر أصيلة وذات طابع عملي، ككتب العقود والوثائق العدلية والنوازل الفقهية، لما تحمله من معطيات دقيقة وملموسة تسهم في إماطة اللثام عن التفاصيل الخفية لهذا المورد الحيوي. وعليه، فإن مستقبل البحث في هذا المجال يظل مفتوحًا على آفاق واسعة، ويُنتظر من الدراسات القادمة أن تُغني النقاش، وتُسهم في بناء تصور أكثر شمولاً وعمقًا لاستغلال المياه في المجتمعات الإسلامية الوسيطة.

قائمة المراجع

-OUERFLLI, M., & VOGUET, E. (2009). Le monde rural dans l'Occident musulman médiéval,. Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée , 2 (126), pp. 15-24.

-ابن البصّال (أبو عبد الله محمد بن ابراهيم). (1955). كتاب الفلاحة. (خوسيه ماريا مياس، المترجمون) منشورات معهد مولاي حسن التطواني.

-ابن الرامي (محمد بن ابراهيم اللخمي). (1983). الإعلان بأحكام البنيان،. رسالة ماجستير . الرياض، كلية الشريعة،، المملكة العربية السعودية.

-ابن رشد القرطبي. (1987). فتاوى ابن رشد. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

-ابن عذارى المراكشي. (1985). البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (الإصدار 1، المجلد 4). (ابراهيم الكتاني محمد، زنير ، محمد، و بن تاويت محمد، المترجمون) الدار البيضاء، ، المغرب الأقصى: دار الثقافة.

-أحمد لفرسطاطي. (1997). القسمة وأصول الأرضين. (الشيخ بالحاج بكير بن محمد، و محمد صالح ناصر، المترجمون) غرداية: جمعية التراث، القرارة،.

-الإدريسي الشريف. (1983). القارة الإفريقية وجزيرة الأندلس ، مقتبس من كتاب نزهة المشتاق. (إسماعيل العربي، المحرر) الجزائر.

-البكري أبو عبيد. (د ت). المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب. بغداد: طبعة المثنى.

-الزهري أبو عبد الله محمد بن أبوبكر. (د ت). كتاب الجغرافيا. (محمد الحاج صادق، المترجمون) القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

-القاضي نعمان المغربي. (1978). المجالس والمسايرات. (الحبيب الفقي، إبراهيم شبوح، و محمد اليعلاوي، المحررون) تونس.

-القاضي نعمان المغربي. (1963). دعائم الإسلام، (المجلد 1). (أصف بن علي أصغر فيض، المترجمون) القاهرة: دار المعارف.

-المراكشي عبدالواحد. (1949). المعجب في تلخيص أخبار المغرب (الإصدار 1). (سعيد العريان محمد، و لعربي العلمي محمد ا، المترجمون) القاهرة: مطبعة الإستقامة.

-المقري أحمد بن محمد التلمساني. (1968). نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب (المجلد 3). بيروت: دار صادر،.

-الوزاني أبو عيسى سيدي المهدي. (2014). النوزال الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى المسماة المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب (المجلد 8). (السيد عثمان محمد، المترجمون) بيروت: دار الكتب العلمية،.

-الياس حاج عيسى، . (2 12, 2012). مصادر المياه والنشاط الفلاحي في واحات المغرب الأوسط . مصادر المياه والنشاط -الفلاحي في واحات المغرب الأوسط "وارجلان نموذجا". مجلة الخلدونية ، 9 (2)، صفحة 104.
-حسن قرني. (2012). المجتمع الأندلسي في عصر بني أمية 138-422ه (الإصدار 1). القاهرة: المجلس الأعلى لدار الثقافة.
_سعيد بنحمادة. (2008). الماء والإنسان بالأندلس خلال القرنين 7-8 ه/13-14م، إسهام في دراسة المجال والمجتمع والذهنيات (الإصدار 1). بيروت: دار الطليعة.
_عصام منصور صالح. (2021). التقنيات العربية لتوفير المياه في بلاد المغرب والأندلس، خلال العصر الوسيط: الآبار أنموذجا. مجلة القرطاس للدراسات الفكرية ، 8 (1)، صفحة 15.
_محمد بن عميرة. (2009). الآبار وطرق استغلالها ببلاد المغرب في العصر الوسيط، مجلة البحوث الأثرية ، 7 (1)، صفحة 177.
_محمد بن عميرة. (2008). توصيل المياه وتخزينها ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين. مجلة دراسات تراثية مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط ، صفحة 141.
_محمد سليم، و حاج سعد بن موسى. (جوان, 2019). مصادر المياه ووسائل الري وأماكن التخزين في المغرب الأوسط ما بين القرنين 2 و6ه/ 8و12 م. مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، 3 (1)، صفحة 106.